www.kassiounpaper.com

827

الاحد 10 ايلول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



نعش «بريتون وودز»: على الغرب أن يتجه شرقاً..!

[20]

الافتتاحية

حاصر حصارك...

يعتبر إعلان كسر الحصار المفروض على دير الزور، تدشيناً لمرحلة جديدة في تاريخ الأزمة السورية، كما تشير أغلب التحليلات والقراءات المواكبة للحدث، فهو من جهة استمرار لسلسلة الانكسارات الميدانية التي لحقت بتنظيم داعش الإرهابي، وهو بالإضافة إلى ذلك، يستكمل توفير الأجواء المناسبة لتقدم جديد على مسار العملية السياسية، ودفعها إلى مرحلة التفاوض المباشر بين النظام والمعارضة، خصوصاً وأن العملية تجري بالتوازي مع توسيع رقعة مناطق خفض التوتر.

إن كسر هذا الحصار، يجب أن يكون بداية حصار من نوع آخر، وفي اتجاه آخر، بداية حصار كل قوى التشدد التي تحاول الاستمرار في خلق الذرائع وإيجاد المبررات، كي يراوح قطار التفاوض في مكانه، ومنع تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254.

إن الدعاية السياسية، التي تستخدمها القوى المتشددة في منصة الرياض لتبرير الشروط المسبقة، دعاية «الوفاء لدماء الشهداء وحقوق الأرامل والثكالى...» والتلطي خلف ما يسمى «أهداف الثورة» لم ينتج عنها خلال سنوات الأزمة سوى المزيد من الدم، والمزيد من الدمار والخراب والتشرد والنزوح، وبات واضحاً، وبالملموس، أنها لا تخدم مصالح سورية والسوريين، وهي حجة مردود عليها بالملموس، بل هي مجرد بروباغندا للتغطية على فشل مشروعها السياسي، ووصوله إلى طريقٍ مسدود، وتعبير عن تخبط وعجز مزمن، بدأ مع تشكلها، وافتضح أمره بعد تغير المواقف الإقليمية والدولية.

كما أن استمرار النظام في تجاهل ضرورات التغيير، استناداً إلى التقدم الميداني وحده، والتشكيك المستمر بالمعارضة، يضع مهمة استمرار الحرب على الإرهاب والقضاء عليه، أمام تحدٍ خطيرٍ، أقله، تأخير توحيد بنادق السوريين ضده، وينزع مناطق خفض التوتر من سياقها الطبيعي، باعتبارها مقدمة لحل سياسي شامل، وجزءاً من عملية متكاملة.

القرار الدولي 2254، قرار توافقي بطبيعته، وبالتالي، فإن وضع أي شرط مسبق على عملية التفاوض، ومن أي طرف كان، يتناقض مع روح القرار، فلا هو أداة التمسك بالسلطة، ولا هو أداة تسليم واستلام لها، وفي الوقت نفسه، فإن التوافق لا يلغي حق أي طرف في طرح ما يراه مناسباً على طاولة التفاوض، وبالتالي، فإن الامتثال للقرار كما هو – ودون تفسيرات واجتهادات– لا يلغي الصراع، ولا يعني بأية حال من الأحوال إعلان هزيمة طرف، وانتصار طرف آخر، بل هو كسر دائرة الأزمة المغلقة، واستبدال الصراع العسكري بين السوريين إلى صراع سياسي، أي: ما ينص عليه القرار نفسه، وجوهره، ومبرر وجوده، وهو تقرير السوريين – كل السوريين– لمصيرهم، ومصير بلادهم.

إن جملة التطورات الميدانية والسياسية: الدولية والإقليمية والداخلية، وتسارعها وتقدمها، في ظل التصاعد المضطرد لدور قوى السلم في العالم، لا يوفر للسوريين فرصة حل أزمتهم فحسب، بل يضع إمكانية جعلها نموذجاً لفض النزاعات، وحل بؤر التوتر، و«محاصرة الأزمة» وحلها من حيث المقدمات التي أنتجتها، وما تمخضت عنها السنوات الست العجاف الأخيرة، ودخول سورية إلى فضاء سياسي جديد عنوانه الأساسي: سيادة الشعب السوري.

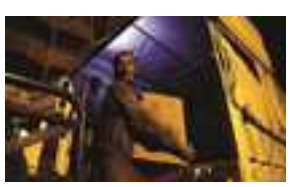
ملف «سورية 2017»



إلى الأمام... نحو الحل السياسي!

05

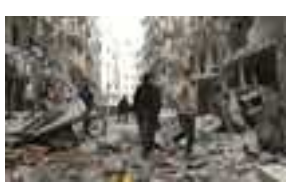
شؤون محلية



دير الزور ما بعد داعش..

09

شؤون اقتصادية



التعويضات... حق للسوريين

12

شؤون اقتصادية



«سحب البساط الدولاري»

14

النقابات في مواجهة رأس المال



في المؤتمر السادس عشر لاتحاد نقابات العمال العالمي، طرح شعار في غاية الأهمية من حيث المحتوى والمضمون « أيها العمال ثوروا ضد الرأسمالية الهمجية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وعالم خال من الاستغلال» وهو يتوجه بشكل دقيق إلى الطبقة الأكثر ثورية في العالم، والتي لها مصلحة في مواجهة الهيمنة الرأسمالية لتناقضها الأساسي مع الرأسمالية، وهذا التناقض الأبدي بين الرأسمال والعمل، والذي لا يزول إلا بزوال الرأسمالية كنظام استغلالي ينهب فائض القيمة الذي تخلقه الطبقة العاملة بجهدها وعرقها ودمها.

■ عادل ياسين

تراجع في الدور مع تقدم في النهب

تعرضت الطبقة العاملة لأوسع هجوم رأسمالي أصاب حقوقها ومكاسبها، في ظل تراجع كبير لدور الحركة النقابية المفترض أنها المدافعة عن تلك الحقوق والمكاسب، وضعف الحركة النقابية ناتج عن التسوية الطبقية التي جرت في السنوات الماضية بين رأس المال والعمل «كضامن مفتاحي للسلام والاستقرار المحليين» كما هي تصريحاتهم، فتدخلت الدول بفاعلية في السياسة الصناعية وفرضت معايير الأجر الاجتماعي، عبر إنشاء أنظمة رفاه اجتماعية متنوعة «الصحة، التعليم، الضمان الاجتماعي، إلخ»، وما كانت هذه التسوية الطبقية لتتم لولا قدرة المراكز الرأسمالية على تقسيم وتفتيت الحركة النقابية وظهور الكثير من الحركات النقابية الصفراء المتوافقة مصالحها مع مصالح تلك المراكز الرأسمالية، ولكن تعمق الأزمة الرأسمالية الشاملة كشف ذاك الدور القذر للحركات النقابية الصفراء، في مهاودة ومساومة المراكز الرأسمالية على المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، ومنها العمل المستقر، حيث إن شبح فقدان العمل بسبب ارتفاع منسوب البطالة يحمل العمال على قبول التنازلات حتى على مستوى الأجور الحقيقة، التي انخفضت في الفترة الأخيرة مع فقدانه جزءاً كبيراً من الضمان الاجتماعي ورفع سن التقاعد... ومن لا يوافق على هذه الإجراءات أو يقبل بها فإن مصيره إلى الشارع، لأن صاحب العمل يملك حق إنهاء العقد في أي وقت، والعقد أصلاً لمدة محددة وينص على إمكانات الإنهاء قبل انتهاء المدة المحددة، وبناء على هذا فقد مئات الألوف من العمال وظائفهم وعملهم الدائم، وأصبح جزء منهم يعمل بعمل جزئي في اليوم أو عدة أيام في الأسبوع، مما أثر على المستوى المعيشي للعمال وتدني الأجور إلى مستويات غير مسبوقة، وهذا لا نجده أيضاً في أوروبا فقط، بل انتقل إلى عالمنا الثالث، وخاصة في منطقتنا العربية، حيث تعرضت الطبقة العاملة لخسائر كبيرة في حقوقها بسبب تبني توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين تقدما بها إلى الحكومات التي تبنت السياسات الاقتصادية الليبرالية، فلعبت دوراً أساسياً في تمركز الثروة بأيدي اللصوص الجدد، وازدياد نسب الفقر والبطالة وأعداد المهمشين، ما أدى إلى خلق بؤر توتر اجتماعية، انفجرت بشكل متسارع، وراحت الجماهير تطالب بحقوقها المشروعة السياسية والاقتصادية وفي مقدمتها إعادة توزيع الثروة المنهوبة أصلاً من عرق وجهد الشغيلة إلى من أنتجها.

تحالفات وتحركات عمالية

إزاء هذا الوضع الخطير الذي يحيط بالطبقة العاملة في العالم فإن ذلك يقتضي أوسع تحالف للحركات النقابية، التي تتبنى خطاً جذرياً في مواجهة القوى الرأسمالية، وهذا ما نشاهده الآن من تحركات جماهيرية واسعة للنقابات في أوروبا من خلال المظاهرات والاحتجاجات الواسعة على الإجراءات الحكومية التي تمس المصالح الجوهرية للطبقة العاملة، ولتوسيع المجابهة مع الإمبريالية، فإن الحركة النقابية الطبقية وحركة الطبقة العاملة بشكل عام، مطالبة بإنشاء جبهة قوية مقاومة للقوى الرأسمالية وحلفائها من النقابات الصفراء، التي تريد تشويش عقول العمال فيما يخص أسباب الأزمة المالية وكيفية الخروج منها.

يا عمال العالم ....

إن حركة العمال لا بد أن تكون المحرك الأساسي في المواجهة.

إن الشرط الرئيس لذلك هو: مدى التغير في وضع الحركة العمالية، من حيث قدرتها على هزيمة القوى السياسية والنقابية الموالية لأرباب العمل المتمسكة بالإصلاحية والانتهازية، ولهذا فإن على حركة العمال أن تقول «لا» لمراكز الإمبريالية، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، ومواصلة الكفاح من أجل مصالحها المباشرة، ودون التنازل عن وجهة نظرها، والتي هي باختصار: إسقاط الرأسمالية، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن هذا يضع على عاتق الحركة النقابية والعمالية في أوروبا مهام إضافية في مساندة ومؤازرة الحركة العمالية والنقابية في بلداننا من أجل تحقيق الأهداف نفسها التي تناضل لأجلها الحركة العمالية في أوروبا.

والطبقة العاملة والقوى السياسية الشريفة في بلداننا تتحمل مسؤوليات إضافية، فهي تناضل طبقياً من أجل انتزاع حقوقها، وتناضل وطنياً لصد قوى العدوان الأمريكي والغربي على أوطاننا المتحالف مع قوى رأس المال المحلية التي لا ترى إلا مصالحها وإن كانت على خازوق أمريكي.

وأخيراً نقول: إن تحالف الطبقة العاملة في بلداننا الكفاحي مع الطبقة العاملة والحركة النقابية في أوروبا لمواجهة قوى النهب والاستغلال، هو الضمانة من أجل تحقيق حلم الشعوب المقهورة والمضطهدة والمستغلة.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



فصل البرد على الأبواب

وناقوس الحرمان من التدفئة يدق أبواب الفقراء والمحرومين وأبناء السبيل، كما هو جارٍ في أعوام الأزمة كلها، حيث يجري البحث عن أيسر الطرق من أجل تأمين تلك المادة اللعينة المسماة بـ «المازوت» ولكن هناك المعيقات التي تحول دون تحقيق تلك الأمنية الغالية على القلوب، ليس ترفعاً من قبلنا ولكن بسبب ضيق اليد التي تجعلنا غير قادرين على الوصول إلى مراكز توزيعها لننعم بدفئها، ولكن هيهات منا الوصول.

صحيح أن الحكومة لم تمنع عنا التسجيل للحصول على تلك المادة ضمن مراكزها، ولكن ما منعته عنا قدرتنا على شرائها بالسعر الذي حددته لنا، وهذا يعني إن تم سيكون المزيد من الديون التي سنغرق بها إلى ما شاء الله، وإن لم نفعل كما ترغب الحكومة أن نشتري التدفئة بسعرها سيكون البديل جاهزاً وهذا البديل قد لجأت إليه أغلبية من ذكرناهم أعلاه، ويا ترى ما هو البديل؟ إنها النفايات التي تُجمع من الحاويات وغيرها، وتكون قابلة للاشتعال ولا يهم ما تخرجه من عوادم تكون أضرارها على مستعمليها كبيرة.

هناك تعليمات لدى مراكز التوزيع وهي بمثابة الحرمان لشريحة واسعة من الفقراء لا يمكنهم الحصول على حقهم من مادة المازوت بحكم وضعهم الاجتماعي، وهذا الوضع هو إحدى مفرزات الأزمة التي ستظهر أثارها أكثر عند انجلائها هناك عينات للدلالة على ما نقول وهنّ الأرامل والمطلقات والمهجرات اللواتي ليس لديهن دفتر عائلة كوثيقة مطلوبة للحصول على المازوت المقنن، بسبب ظروف التهجير أو سفر الأزواج السابقين وغيرها من الأسباب التي تمنع عنهن حقهن وأولادهن في الدفء من برد الشتاء القارص.

إن منطق التوزيع الذي تبتدعه الحكومات المتعاقبة وإجراءاتها المتعددة تجعل العدالة في التوزيع مغيبة، فهل يستوي من يحصل على آلاف الليترات من المازوت، ومن يحصل على عشرات منه إن تمكن من الحصول عليها؟ إنه المنطق الذي يسود في كل شيء، سواء في الأزمة التي من المفترض أن يكون الجميع متساويين في الحرمان، أو قبل الأزمة التي كان أصحاب الأموال يعيثون فساداً في حاجات الناس ومقدراتهم حتى أوصلوهم إلى ما هم عليه الآن من حرمان وجوع وتشرد.

أي تعديل نريد؟

يكثر الحديث الحكومي عن ضرورة تعديل قوانين العمل المعمول بها حالياً وتعقد من أجل ذلك الندوات والمحاضرات والاجتماعات، وأغلب نتائج هذه الندوات تؤكد على ضرورة تعديل هذه القوانين ولكن التعديلات التي تقترح عادة تهتم بتفاصيل القوانين، ولا تأخذ المشاكل الجوهرية في عين الاعتبار وفي ضوء الحديث عن هذه التعديلات لا بد من السؤال في أي اتجاه يجب أن يكون هذا التعديل ولمصلحة من ؟؟ هل التعديل سيكون لمصلحة قوى رأس المال أم لمصلحة العمال؟



■ سليم جبري

هذه السياسات لن تنتج قوانين في صالح العمال

الواضح من السياسات الحكومية أنها تتجه نحو دعم القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً بعملية التنمية، وتستخدم الحكومة إعادة الإعمار حجة لتمرير قوانينها، تلك القوانين التي تسهل عمل رجال الأعمال وتهيء لهم البيئة الاقتصادية والتشريعية اللازمة عبر قانون التشاركية وقانون الاستثمار المزمع إصداره بعد شهرين، وتقام المعارض ويتم صرف مبالغ ضخمة على حفلات ومهرجانات في مقابل اتباع سياسات تقشفية تجاه العمال بحجة ضعف الموارد، وقد تحدث رئيس مجلس الوزراء عن ضرورة اتخاذ خطوات جدية فيما يتعلق بالتسهيلات والإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والتشريعات والانفتاح على رجال الأعمال والصناعيين، واهتمام الحكومة بالتجار يظهر من خلال سرعة استجابتها لمطالبهم و تأمين مصالحهم، ومثال على تأكيدها على إصدار قانون استثمار يلبي طموحاتهم وتأمينها لطائرات وعبارات لشحن بضائعهم في خطة ضمن خطوات الحكومة لتقديم الدعم لصناعيين، كما تعمل الحكومة من خلال عدم زيادتها للرواتب والأجور على دعم الصناعيين وتخفيض كلف الإنتاج عليهم ، فكما بات معروفاً فإن الأجور في سورية من أخفض الأجور عربياً وعالمياً والمواطن السوري يعيش ب50 سنتاً باليوم أي: تحت حد الفقر الذي حددته الأمم المتحدة بدولارين في اليوم !!

معاناة العمال تتكدس أموالاً في جيوب التجار!

الفرق بين مستوى المعيشة والأجور في البلاد يكدس أرباحاً في جيوب التجار ورجال الأعمال، في وقت يعيش فيه العمال وذوو الدخل المحدود على الفتات، ولا ينال العمال من الحكومة سوى الشعارات الطنانة والوعود، والنقابات صوتها مغيب ولا حول لها ولا قوة، وهي تسير بركب الحكومة، ولا يسمح للعمال بالتعبير أو حتى الاحتجاج على أوضاعهم المعيشية، ففي مثل هذه الظروف والسياسات هل يعتقد أحدٌ ما أنّ أي تعديل من قبل هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى تسير بالسياسات نفسها في قوانين العمل سواء في القطاع العام أو الخاص سيكون لمصلحة العمال، ويصون حقوقهم، من المؤكد أن قوانين العمل ستكون أشد ظلماً على العمال وإيلاماً لهم كغيرها من القوانين التي تصدر لمصلحة التجار ورجال الأعمال.

تطبيق الدستور لا يحتاج إلى ندوات

رفع الظلم عن العمال لا يحتاج إلى ندوات ومحاضرات ولا برامج إصلاح وخصوصاً إذا كان من يشارك ويقيم هذه الندوات هم أنفسهم من ظلموا العمال وساهموا في إصدار قوانين العمل الحالية ودافعوا عنها بشراسة متسببين بمآس للطبقة العاملة، فرفع مستوى معيشة العمال وإلغاء قوانين العمل المعمول بها حالياً ووضع قوانين عمل تتفق والدستور الجديد الصادر عام 2012 ترفع الظلم عنهم، وهذا لا يحتاج إلى هذا البحث كله والمحاضرات، بل يحتاج إلى إرادة سياسية تؤمن بالعمال ودورهم الرئيس في عملية الإنتاج، وتطبق الدستور واتفاقيات منظمة العمل الدولية، أما عن أفعال وأقوال الحكومة فلا تبشر بالخير بتاتاً، بل على العكس من ذلك، وخصوصاً أن الحكومة تعمل على دعم القطاع الخاص، وخصوصاً التجار منهم، ولا يهمها رفع مستوى معيشة المواطن ولا تعنيها رفع معدلات الاستهلاك بالداخل طالما تتجه نحو التصدير، لذلك فإن المحافظة على الأجور المتدنية لتخفيض تكاليف الإنتاج، وتخفيض قيمة العملة سيكون من أهداف الحكومة لدعم عمليات التصدير وتقديم التسهيلات لرجال الأعمال على حساب المواطن ومعيشته، مما يعني وصول المواطن السوري إلى حافة الجوع، ووصول المجتمع بأكمله إلى حافة الهاوية.

الطبقة العاملة



بريطانيا- ماكدونالدز

نظم عمال شركة «ماكدونالدز» الأمريكية إضراباً في مدينة كامبريدج، احتجاجاً على العقود المبرمة مع الشركة، والتي لم تحدد حداً أدنى لساعات العمل، والتي تجبر بموجبها العمال قبول أي عمل يسند إليهم، ويطالب العمال أيضاً بالحصول على أجر بالحد الأدنى 10 جنيهات استرليني للساعة، وانضمامهم للنقابات أيضاً.

وارتدى المتظاهرون ملابس «رونالد ماكدونالد» التي تستخدم كتميمة أولية لسلسلة المطاعم التي يعملون فيها، يعمل موظفو فروع سلسلة مطاعم الوجبات السريعة بالمملكة المتحدة بنظام عقود يطلق عليها «صفر ساعة عمل–Zero Hours contracts»، وهي عبارة عن عقود عمل غير ملزمة لصاحب العمل بتقديم عدد معين من الساعات للموظف.



المغرب- عمال النظافة

نفذ عمال النظافة التابعون لشركة أوزون للبيئة والخدمات بكليم إضراباً عن العمل أيام 2/1 أيلول للمطالبة بـ منحة العيد، والاحتجاج على تماطل الشركة في الاستجابة لملفهم المطلبي، وقال الكاتب العام لنقابة عمال ومستخدمي شركة أوزون بكليم: إن الإضراب جاء بعد عدم استجابة الشركة لمطلب منحة العيد، ومختلف بنود الملف المطلبي، ومنها تسوية الأجور والتعويضات وتنظيم مجالات العمل وغيرها.

وأضاف المسؤول النقابي: سئمنا من وعود الشركة ومن اللقاءات والمحاضر دون تنفيذ أي منها، وأشار إلى أن الإضراب كان ناجحاً وشاملاً، وشارك فيه أكثر من 140 عاملاً من المرسمين في الشركة.



اليمن- البطون الخاوية

نفذ عشرات الموظفين اعتصاماً مفتوحاً وسط مدينة تعز، جنوب غرب اليمن، احتجاجاً على عدم صرف أجورهم المتوقفة منذ حوالي عام، وقد بدأ تنفيذ الاعتصام أول أيام عيد الأضحى، قرب مكتب التربية والتعليم بشارع جمال، ويعد الإضراب عن الطعام والاعتصام مرحلة جديدة للتصعيد من موظفي تعز ضد الحكومة، بعد إحباطها في وقت سابق لمسيرة البطون الخاوية، وقد نصب الموظفون خيامهم في شارع جمال عبدالناصر، وأعلنوا إضراباً جزئياً عن الطعام صباح العيد أطلقوا عليه «على صعيد الراتب» كما بدأ عدد منهم باللجوء إلى الإضراب المفتوح عن الطعام حتى تصرف جميع مستحقاتهم.



تونس- مقالع الحجارة

يواصل عمال مقاطع الحجارة بمنطقة الهوارب التابعة لمعتمدية الشبيكة تنفيذ الإضراب الذي انطلق منذ شهر بعد أن دعا إليه العمّال بالمقطع للمطالبة بإعطائهم منحة الأعمال الخطرة، وذلك بعد أن توفي زميلهم في حادث عمل بسبب عدم توفر عوامل السلامة.

وللإشارة: فقد تم تنظيم جلسة عمل بمقر الولاية، وتم الاتفاق على عدة نقاط منها: استئناف العمل بالمقاطع بداية من يوم الاربعاء 30 آب والقيام بزيارات ميدانية للجنة مختصة في السلامة والصحة المهنية، ولكن الاتفاق الحاصل لم يحظ بالقبول من قبل عمال المقاطع، وأصروا على مواصلة احتجاجاتهم حتى تحقيق مطالبهم، وقد نصبوا خياماً على مستوى الطريق الوطنية.

من أول السطر

■ نبيل عكام

الأمن الصناعي والدفاع المدني

إن الغاية من الدفاع المدني في المنشآت الصناعية هي: وقاية وحماية المنشأة، واتخاذ التدابير اللازمة وتخفيف الآثار الناجمة لما قد تتعرض له من أخطار غير عادية بسبب الكوارث العامة أو الطبيعية، مثل: الحرائق أو الهزات الأرضية أو العواصف والانهيارات في المناجم أو أية كوارث أخرى نتيجة الإهمال، والتي تهدد بتزايد القدرة التدميرية أو اتساع نطاقها وتقديم الخدمات الضرورية للعاملين في هذه المنشأة، والحفاظ على حياتهم من هذه الأخطار، وخفض الخسائر العامة إلى الحد الأدنى الممكن.

هنا لا بد من أن يشترك الأمن الصناعي والدفاع المدني في دراسة طبيعة العمل وظروفه في المنشأة، وإيجاد بيئة عمل آمنة، لحماية العمال والآلات والمعدات فيها، ووضع إجراءات الوقاية الضرورية،وأخذ الاحتياطات اللازمة لمنع أو الحد من وقوع الإصابات التي تؤثر على العمال والإنتاج، جراء هذه الأخطار إن وقعت، ومنها :

-الكشف الدوري على حالة البناء من أسقف وجدران والتأكد من متانتها لما تتعرض له من اهتزازات بسبب الآلات أو الحرارة وغيرها من أعراض حسب طبيعة عمل المنشاة.

- التأكد من مخارج النجاة وعددها بالنسبة للعدد العاملين، وأن تكون خالية من أية عوائق، ليسهل خروج العمال وعدم تعرضهم لأية إصابة.

- تحصين الواجهات الزجاجية والنوافذ لمنع تناثر الزجاج عند وقوع الكارثة.

- سهولة الوصول إلى قواطع الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى والتحكم بها، ووضع وسائل الإطفاء في أماكن مناسبة ويسهل الوصول إليها عند الضرورة.

- عدم السماح لغير العمال المدربين على عمليات الإنقاذ القيام بعمليات الإنقاذ منعاً لزيادة الخسائر البشرية وغيرها.

خصائص حالة الطوارئ أو الكارثة

- تزداد خطورة الكارثة عند وقوعها عندما يكون المعدل الزمني لانتشار الخطر أكبر من المعدل الزمني لحركة مواجهته والسيطرة عليه.

- النقص في عدد الأفراد الضروري للسيطرة على الخطر.

- نقص التجهيزات اللازمة والضرورية لوقف الخطر.

- عدم تنظيم طرق الإخلاء، وإرشاد العمال إلى مخارج النجاة الآمنة.

-عدم توفر التخطيط الضروري والاستعداد اللازم للأخطار المتوقعة أو محتملة الحدوث.

- عدم وجود قيادة مسؤولة ومترددة تتولى السيطرة على الخطر.

العدل والعدالة الاجتماعية في قانون العمل



إن التنظيم الاجتماعي يهدف أول ما يهدف إلى خير أفراده وتأمين حمايتهم، ولهذه الحماية مظاهر مختلفة وأنماط متنوعة، وإذا كانت حماية حياة الإنسان وسلامته وضمان حقوقه كافة هي في طليعة القيم التي ينبغي على المجتمع صيانتها، من خلال الدستور والقوانين النافذة، فإن للأفراد طائفة من الحقوق الملتصقة به، والتي يعبر عنها من خلال تطبيق العدل والعدالة الاجتماعية.

■ نبيك عبد الفتاح

إن هذين الاسمين لمفهومين مختلفين في اللغة والقانون، حيث يبدو أنهما متشابهان في الشكل. ولكن يختلفان بعض الشيء في التطبيق والمضمون.

أما العدل: فهو تطبيق القانون على الجميع أفراداً ومؤسسات بالتساوي دون أية استثناءات أو محسوبيات، سلطوية كانت أو غير ذلك. حيث أكد ذلك الدستور في المادة الخمسين منه «« سيادة القانون أساس الحكم في الدولة»»

والعدالة الاجتماعية هي: أن يحقق تطبيق هذا القانون الإنصاف، وأن يأخذ كل صاحب حق حقه دون زيادة أو نقصان، وقد عبر الدستور عن هذا المبدأ، وأكد عليه في أكثر من مادة منه، ففي المادة السابعة منه كانت هي جزء من أجزاء القسم، وكذلك في الفقرة الثانية من المادة الثالث عشرة المتعلقة بأسس الاقتصاد الوطني، وأيضاً المادة الثامن عشرة التي اعتبرت أساس النظام الضريبي العدالة الاجتماعية، هذا إضافة إلى المادة التاسع عشرة التي أكدت على أن المجتمع في الجمهورية العربية السورية يقوم على أساس العدالة الاجتماعية.

لذلك لابد من أن تكون القوانين منسجمة انسجاماً تاماً مع الدستور ومحققة لمضمونه كي لا تفقد شريعتها الدستورية.

فهل يمكن ألّا يحقق تطبيق القانون بالتساوي على الجميع العدالة، وبالتالي تضيع حقوق أصحاب الحق.؟

يمكن أن يكون ذلك من خلال أن هذا القانون قد مضى على صدوره زمن طويل، بحيث لم يعد تطبيقه يحقق العدالة وهي الغاية الأساسية منه.

أو يكون قد فُصّل على مقاس شريحة معينة من المجتمع، أو طبقة محددة ليحقق مصالحها المختلفة، بغض النظر عن حقوق الفئات الأخرى في المجتمع مما يؤدي إلى ضياع حقوقها تحت ذريعة تطبيق العدل في القانون.

وهذه الحالة تنطبق على معظم القوانين الناظمة لعلاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل، وخاصة قانون العمل رقم / 17 / لعام 2010 حيث أثبت من خلال مجريات تطبيقه أنه بحاجة إلى تعديل العديد من مواده لا بل للتغير الجذري لمعظم مواده حتى يوائم متطلبات الحياة العملية ويلبي طموحات العمال العادلة، هذه الفئة التي تعتبر الأساس المادي لهذا التشريع ويكون أكثر انسجاماً مع القانون الاجتماعي الذي يتطلب حماية العمال وحماية مصالحهم كافة، فالأهمية التي يكتسبها قانون العمل تعود إلى المكانة التي يحتلها بين الفروع القانونية الأخرى، فقانون العمل يشكل مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الفردية والجماعية بين العمال وأصحاب العمل، من خلال عقد العمل، وكذلك بما ينسجم مع اتفاقيات العمل الدولية والعربية التي وقعت عليها سورية. فعلى سبيل المثال: كرس هذا القانون مبدأ حقوقي يعتمد على الإرادة الحرة والصريحة بين أطراف العقد حيث هنا في القانون تم استعماله كسلاح مسلط على العمال والقواعد الناظمة لعلاقات العمل، والتي يجب أن تحقق العدالة. فهل العامل صاحب إرادة حرة وكاملة غير منقوصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض مستوى الأجور، وارتفاع مستوى المعيشة والغلاء الفاحش، حيث أصبحت معظم مواد هذا القانون رقم / 17 / عبارة عن عقود إذعان تفرض على العامل بسبب هذا الغلاء والفقر، لذلك لا مناص من تجميد مفاعيل هذه القاعدة «قاعدة العقد شريعة المتعاقدين » فيما يتعلق بالعلاقات العمالية ويجب أن يكون قانون العمل يتضمن قواعد وأسساً قانونية آمرة وملزمة على أصحاب العمل لضمان حقوق العمال كافة .

قانون العمل يشكل مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الفردية والجماعية بين العمال وأصحاب العمل من خلال عقد العمل وكذلك بما ينسجم مع اتفاقيات العمل الدولية والعربية

رسالة مفتوحة: إلى الأمام... نحو الحل السياسي!

الإخوة ممثلو أطراف المعارضة السورية كافة، الإخوة ممثلو وفد الحكومة السورية، السادة العاملون في بعثة الأمم المتحدة الخاصة بسورية، السادة ممثلو دول «مجموعة الدعم الدولية من أجل سورية»، السادة ممثلو الدول الضامنة لمناطق التهدئة ووقف إطلاق النار.



أتوجه لكم بهذه الرسالة المفتوحة لأنقل لكم القلق الذي أشعر به، ورؤيتي لما وصلت له الأوضاع اليوم، وللمخاطر التي يمكن أن تحدث، ولأهمية عامل الوقت، والمسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعاً، وبالدرجة الأولى علينا نحن السوريين، لإنهاء معاناة شعبنا والتوصل إلى حالة الأمن والاستقرار في سورية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسيادتها.

لقد تعددت التصريحات والمواقف من الشخصيات المعارضة المختلفة، ومن المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد ستيفان دي مستورا، ورافقها أيضاً الإعلان عن التغير في مواقف بعض الأطراف والبلدان، بالنظرة إلى واقع اليوم في سورية وبعد سبع سنوات من بداية الأزمة، ألخص هذا كله بالشكل التالي:

بعض شخصيات المعارضة «يصر ويتمسك بأهداف الثورة السورية وأنها يجب أن تستمر ولا يجوز التراجع عنها»، وعلى أن «أي انزياح عن ذلك يعتبر خيانة بحق دماء الشهداء والشعب السوري».

ممثل الأمين العام السيد ستيفان دي مستورا، يطلب من القوى المؤثرة على النظام أن «تدفعه للقبول بالتفاوض بشكل جدي وفعال»، والموافقة على أن يكون «دور السنة، تعداداً وفعالية، أكبر في إدارة الدولة والمجتمع السوري».

تصريحات رؤساء ووزراء خارجية دول مختلفة تدل على تغير الرؤية بالنسبة لهم بما يخص الرئيس السوري بشار الأسد، وتختلف على دوره ومستقبله وعلى أن هذا الموضوع لم يعد شرطاً، وعلى أن الأزمة السورية لم تعد الأولوية لبعض الدول، وعلى أنه يجب على السوريين تقرير مصيرهم، ويعلن البعض من هذه الأطراف الدولية أنه أوقف التمويل والمساعدات العسكرية للمعارضة وغير ذلك...

وخلال هذا كله، تتعدد التحليلات والاجتهادات من خلال المقالات المختلفة والبرامج التلفزيونية فيما يخص مصير محادثات جنيف وأستانا؛ فهناك من يعتبر أن عملية جنيف انتهت، وهناك من يراهن على مسار أستانا، وعلى أن مصير الأزمة أصبح في يد التوافق الدولي وخاصة الروسي الأمريكي، وعلى أن الحرب في سورية حسمت وانتهت وتجري الآن ترتيبات دولية ستقرر كل شيء، وأن الأولوية الآن هي للقضاء على القوى الإرهابية، داعش وغيرها، وأنه توجد مبادرات جديدة فرنسية وغيرها، وتتعدد التحليلات والاجتهادات الصحفية والإعلامية المختلفة بهذا الاتجاه.

بعد هذه المقدمة، أريد أن أتبادل معكم رؤيتي لواقع الأمر اليوم في سورية، وما يجب التركيز عليه:

– يجب على الشخصيات الفعالة في المعارضة السورية، والتي لها دور في مسيرة المفاوضات، والمبنية على الحل السياسي للأزمة السورية، التخلي عن كل المفاهيم والمواقف «الثورجية» لأنها غير واقعية، ويكفي الوقت الذي مضى، أي: قرابة سبع سنوات كدليل على أن هذه الشعارات والأهداف والتخوين واستخدام دماء الشهداء ودموع أمهاتهم، لن تساعد على الخروج من الأزمة، بل ستزيد وتطيل معاناة الشعب السوري، وستهدد وحدة الأراضي السورية، بل ويمكن أن تفجر حرباً أهلية حقيقية ستكون نتائجها عشرات أضعاف ما حل بسورية وبشعبها حتى اليوم.

– كما يجب الابتعاد عن أية أفكار للخروج من هذه الأزمة من النوع الذي له علاقة بطبيعة المجتمع السوري قومياً « أو مذهبياً أو طائفياً، أو تقديم النصائح بهذا الاتجاه؛ فهذا موضوع خطر جداً، وهنا أريد أن أوضح أن هناك فئة كبيرة من المجتمع السوري ليست راضية عن طبيعة وشكل وممارسات النظام، وتريد التغيير الحقيقي والمشاركة الفعلية في هذا التغيير، كما أن هناك فئة أخرى لا يجوز الاستهانة بها، تؤيد النظام الحالي، وبحكم الأحداث التي جرت في السنوات الأخيرة، والتصريحات والبيانات والشعارات المتطرفة التي تصدر من بعض مكونات المعارضة فإن هذه الفئة تعتبر أي تغيير أو تنازل عن السلطة، يعني تهديداً مباشراً لها، وقضاءً مباشراً عليها حتى جسدياً. هذا هو واقع الحال اليوم في سورية، وإننا في منصة موسكو عندما اتخذنا مواقفنا وسياستنا، فقد كانت مستندة إلى معرفتنا الحقيقية لواقع الوضع في المجتمع السوري، ونعلن دائماً أنه ضمن هذه الرؤية وهذا الوضع، لا يمكن أن يكون هنالك أي حسم عسكري لأي طرف، وأنه لا يوجد خيار آخر للخروج من هذه الأزمة إلا من خلال المفاوضات والحوار بين السوريين، لأن الأوضاع أوصلت المجتمع السوري إلى تباعد وشرخ عميق لا يمكن معالجته دون الوساطة والجهود الدولية. ولذلك تمسكنا في منصة موسكو بقرار مجلس الأمن 2254 ولا نرى سبيلاً أو حلًا آخر إلا من خلال تطبيق هذا القرار بحذافيره، ودون أية شروط مسبقة، كما ورد في نص القرار، ولن يكون هناك حل في سورية إلا عن طريق حكم مشترك موسع وانتخابات ديمقراطية وإشراف دولي، وهذا الإشراف الدولي هو ضمانة لكل مكونات الشعب السوري السياسية أولاً، وغيرها من المكونات القومية والدينية والطائفية.

إن عامل الوقت هام جداً، وخاصة بعد أن حقق مسار أستانا تقدماً على الأرض بتوسيع مناطق التهدئة ووقف إطلاق النار، لأنه إذا لم يرافق مسار التهدئة البدء بالمفاوضات والسير في مسار جنيف للحل السياسي والبدء بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، فهناك خطر كبير على سورية من كل النواحي: تقسيم، حرب أهلية، عودة الإرهابيين، وتعميق جرح الانقسام في المجتمع السوري...

الوضع الحالي في سورية لا يتحمل تأخيراً في البدء الفوري بخطوات عملية ومحددة للسير والبدء الفعلي بتنفيذ القرار 2254، مما يتطلب من الجميع وبالدرجة الأولى النظام والمعارضة تجاوز العقبات كلها للبدء بتنفيذ هذا القرار

الوضع الحالي في سورية لا يتحمل تأخيراً في البدء الفوري بخطوات عملية ومحددة للسير، والبدء الفعلي بتنفيذ القرار 2254، مما يتطلب من الجميع، وبالدرجة الأولى النظام والمعارضة، تجاوز العقبات كلها للبدء بتنفيذ هذا القرار، وأعني هنا بالدرجة الأولى التخلي عن أية شروط مسبقة سواء من المعارضة أو من النظام، بل أكثر من ذلك الإعلان جهاراً عن الالتزام بالقرار 2254 والقبول بأن تكون بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة السورية الوسيط والحكم في حال الاختلاف على تفاصيل تطبيق القرار هذا، وبالإضافة إلى تمثل المعارضة بوفد واحد وفي حال عدم تمكنها من تشكيل هذا الوفد حتى نهاية الشهر الحالي، أي: قبل الموعد المقرر لجولة جنيف الجديدة، يتم تعيينه من قبل الأمم المتحدة وبرعاية روسيا وأمريكا، وذلك مراعاة للبند العاشر في القرار 2254. ويتطلب الأمر بعد ذلك تشكيل فريق عمل خاص من بعثة الأمم الخاصة بسورية يحتوي على أخصائيين مهنيين في القانون الدولي، يرافق المفاوضات المباشرة ويشرف على سيرها، ويكون بمثابة الحكم في حال حصول خلاف وعدم اتفاق بين وفد النظام والمعارضة ويكون قرار الفريق الدولي المرافق ملزماً للطرفين، وتستمر المفاوضات على هذا الأساس.

بالإضافة إلى كل ما ذكر، يجب تشكيل فريق عمل دولي وبوجود خبراء تقنيين سوريين وحياديين، يعمل بالتوازي مع المفاوضات المباشرة ويقدم اقتراحات وتصورات محددة وخاصة فيما يخص القضايا الحساسة الخاصة بأجهزة الحكم وما تحتاجه من إعادة هيكلة أو تغييرات معينة تراعي بالدرجة الأولى مصلحة الدفع باتجاه خلق الظروف والتغيرات لأوسع مشاركة ممكنة من المجتمع السوري بتنوع مكوناته السياسية وكذلك القومية والدينية والطائفية، وترسيخ قاعدة المصالحة الوطنية والتسامح، وضمان الحقوق والمساواة للجميع.

إن التقرير التحليلي الأخير الصادر عن البنك الدولي يظهر حجم المأساة والدمار اللذين تعيشهما سورية وشعبها، وواضح من هذا التقرير أنه بدون المساعدة والتعويضات الدولية التي يستحقها الشعب السوري فإنه من الصعب جداً أن تستطيع سورية لوحدها الخروج من هذا الوضع المأساوي ومعالجة آثاره التخريبية على المجتمع وبنية الدولة، وتتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية هذا الحجم من الدمار والخراب والمأساة، الأخطاء التي ارتكبتها بعض الدول الإقليمية والدولية، مما جعل الوضع في سورية معقداً جداً، واليوم سورية بحاجة إلى المساعدة الدولية الفعالة والبناءة في كل المجالات، وشعور السوريين بهذه المساعدات والتعاون معهم في هذه الظروف، سيساعد على تجاوز الكثير من العقد والتخلي عن المفاهيم والمواقف المتطرفة والشاذة. ودون موقف جدي بهذا الاتجاه في مساعدة الشعب السوري ستستمر المأساة وستتفاقم...

بعد الانتهاء من كتابة هذه الرسالة، قرأت خبراً عن أن طفلاً في اليمن قتل خمسة أشخاص نتيجة عراك حصل على بئر للماء، وقد استوقفتني هذه الحادثة للتفكير العميق بما وصلت إليه الأمور في بعض بلداننا العربية، وبالجيل الذي ينشأ في ليبيا والعراق واليمن وسورية؛ جيل كامل بلا تعليم، تربى في أجواء القتال والتطرّف والحقد... ورغم هذا كله لم يفت الأوان بعد على معالجة مشاكل وأمراض هذا الجيل إذا اتحد المجتمع الدولي، وبكل إمكاناته المادية ومؤسساته المختلفة. وليس هناك مهمة أهم من هذه للقضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها، ولتكن الإجراءات الفورية لإنقاذ سورية من أزمتها هي النموذج المحفز لبلدان المنطقة الأخرى من أجل وضع حد لمعاناة شعوبها، وفرض الاستقرار والأمان فيها، وإعادة بنائها لما فيه خيرها والسلام والأمان في العالم...

«الشهر المقبل ينطلق الحل... ووفد واحد للمعارضة»



أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، أمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، حوارات مع تلفزيون «العربي» وشبكة «العدية» الإلكترونية، نعرض فيما يلي أبرز ما جاء فيهما، علماً أن الاطلاع على المقابلتين كاملتين على موقع «قاسيون» الإلكتروني.

■ قاسيون

أكد جميل في حواره مع «العدية»، إن هذا الشهر والشهر المقبل هما موعد انطلاق الحل السياسي الفعلي في سورية، وأن وفداً واحداً للمعارضة لن يتأخر كثيراً.

سورية تشهد تحولات من العيار الثقيل

وبيَّن جميل أن العالم بأسره يشهد، وليس سورية فحسب، تحولات من العيار الثقيل، تشكل بمجملها ترجمة لميزان القوى الدولي الجديد الذي لا يمكن اختصاره بتراجع قوة وصعود أخرى ضمن المنظومة نفسها، بل هو تراجع المنظومة العالمية «المهيمنة منذ قرون» بأسرها، وبداية ظهور وصعود سريع لمنظومة عالمية مختلفة جذرياً، مكونةً من قوى كانت تعتبر حتى الأمس القريب، في بدايات وأواسط القرن الماضي، من البلدان التابعة والمنهوبة من قبل الإمبريالية العالمية.

العملة الصينية القادمة تهز التاريخ قبل وصولها

وقال جميل: لعل الإعلان الصيني الأخير عن فتح الباب نهاية العام الحالي لاستخدام اليوان القابل للتحويل الذهبي لشراء النفط، بدلاً عن استخدام الدولار في هذه العملية، سيشكل نقطة علام تاريخية من عيار «بريتين وودز» أربعينيات القرن الماضي.

ضمن هذا السياق العام ذي الحركة السريعة والفعالة، تسير الأوضاع في سورية منذ نهايات 2015، مع دخول الروس على خط محاربة الإرهاب بشكل مباشر، ومن ثم مع إقرار مجلس الأمن الدولي قراره ذي الرقم 2254 الذي شكل خارطة الحل السياسي في سورية، وما تلا ذلك من اجتماعات في أستانا وجنيف.

الرقة مرشحة لمصير دير الزور إذا صدق الأمريكيون

وقال جميل: تقديراتنا للجانب العسكري من المسألة لا تختلف كثيراً عما بات معروفاً؛ فالحصار قد تم فكّه عن مدينة دير الزور، وهو الأمر الذي سيسرع عملية الحل السياسي بشكل ملموس ومباشر. كما أن تحرير المحافظة ككل لن يأخذ وقتاً طويلاً، ربما حتى نهاية هذا الشهر، والرقة أيضاً مرشحة للمصير نفسه إذا صدق الأمريكيون في العمل بهذا الاتجاه، وحتى إنْ تلكؤوا فإن الرقة سيتم تحريرها بكل الأحوال، وضمن الآجال نفسها تقريباً.

وفد واحد للمعارضة لن يتأخر كثيراً

وأضاف جميل بالتوازي مع ذلك، فإنّ مناطق خفض التصعيد تشهد استقراراً معقولاً، والمحاولات السياسية التي تقوم بها بعض قوى التشدد لزعزعتها، لن يكون لها أية آفاق واقعية سوى مزيد من العزل لتلك القوى.

ضمن المسار السياسي، فإنّ عملية تشكيل وفد واحد للمعارضة هي المسألة الموضوعة اليوم على طاولة الحل، السوري أولاً والدولي ثانياً، أو بالتوازي. وهذه المسألة قد نضجت موضوعياً منذ فترة، ولذلك، فهي في طريقها نحو الحل السريع الذي ستليه مفاوضات مباشرة لن تطول كثيراً هي الأخرى لينتقل الجميع إلى دمشق لتطبيق القرار 2254.

المنظومة الغربية متراجعة

المواقف الدولية من الأزمة السورية وتحولاتها، يمكن اختصارها بالقول: إن المنظومة الغربية المتراجعة بمستوياتها المختلفة، العالمية والإقليمية والمحلية، بدأت بعملية تكيف نشط مع التوازن الدولي الجديد الذي بات أمراً واقعاً لا يمكن لأحد إنكاره أو الالتفاف عليه، وما يظهر بين الحين والآخر من اضطراب في مواقف بعض القوى الغربية ليس أكثر من تعبير عن صعوبات التكيف على مستوى الانقسام الداخلي ضمن تلك القوى، بين من يريد التكيف وبين من لا يريد، وهذا الأخير يضعف بشكل متسارع.

صوت الشعب السوري هو الصوت المقرر

وختم جميل تصريحه بالقول: في المحصلة، فإن تقديراتنا هي أن هذا الشهر والشهر المقبل، هما موعد انطلاق الحل السياسي الفعلي بما يعنيه ذلك من استمرار محاربة الإرهاب حتى القضاء عليه، ومن إيقاف للكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري وبداية لمعالجتها، بالتوازي مع انطلاق عملية التغيير الوطني الجذري الشامل والعميق، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والتي سيكون صوت الشعب السوري هو الصوت المقرر فيها، وذلك كله ضمن سياق استعادة سورية التدريجية لسيادتها المنتهكة، ولكن هذه المرة سيادة يكون الشعب السوري هو صاحبها الأول والأخير.

الوفد الواحد ليس هدفاً بذاته

وفي رده على سؤال حول الحديث عن جولة مقبلة من مفاوضات جنيف في شهر تشرين الأول وهل ستكون المعارضة وفداً واحداً أم وفوداً كما جرى في الجولات السابقة، أكد جميل: نحن منذ الجولة الأولى من جنيف طالبنا بوفد واحد، لكن لم يكن هنالك من يسمع مطلبنا. اليوم، بات هذا الموضوع في الجولة السابعة موضوعاً يبحث مباشرة بين أطراف المعارضة، وكل هذا التوتر عملياً هو مؤقت للوصول إلى الوفد الواحد.

نحن نسعى بكل جهودنا منذ زمن، والآن أكثر، للوصول إلى الوفد الواحد، لأن الوفد يعني مفاوضات مباشرة، فلا توجد مفاوضات مباشرة دون وجود وفد واحد، والمفاوضات المباشرة تعني بدء الحديث في تنفيذ القرار الدولي 2254، أي: الانتقال العملي إلى تنفيذ المرحلة الانتقالية. لذلك، نحن مصرون جداً على موضوع الوفد الواحد والمفاوضات المباشرة، ولكننا لا نريد أن يتشكل الوفد الواحد بالطريقة التي تؤدي إلى نسف المفاوضات المباشرة وعدم بدئها، فالوفد الواحد ليس هدفاً بحد ذاته، بل أداة من أجل الوصول إلى المفاوضات المباشرة. لكن ممكن – بسبب حماس البعض وتوترهم وتشددهم– أن يشكلوا الوفد على نحوٍ لا يؤدي إلى بدء المفاوضات المباشرة، من سيربح من هذا الموضوع؟ الشعب السوري؟

العلاقة مع النظام السوري

عن طبيعة العلاقة مع النظام السوري، شدد جميل: نحن معارضة تاريخية قبل الأزمة، وجذورنا قوية في كل البلاد. علاقتنا مع النظام هي علاقة معارضة مع نظام تريد تغييره جذرياً. لذلك، فإننا في سورية موجودون بحكم الأمر الواقع، بحكم وزننا في أنحاء البلاد ومناطقها كلها، في بلدات وقرى سورية كلها. حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير هي قوة هامة شعبياً، وموجودة في كل مكان، تطالب بالحل السياسي، وترفض العمل العسكري، من أيٍ كان منذ اللحظة الأولى لبدء الأزمة.

موجودون في سورية بحكم الأمر الواقع... بحكم وزننا في أنحاء البلاد ومناطقها كلها في بلدات وقرى سورية كلها

نسبة منصة موسكو

حول نسبة منصة موسكو من الوفد الواحد، أجاب جميل: المنصات الثلاث منصوص عليها بالقرار الدولي 2254، ولا يمكن تجاوز أية واحدة منها، أما النسبة والتناسب، فهي متعلقة بالتفاهمات التي ستجري سياسياً، وأنا أقول كما يقولُ الأخوة العاقلون في «الهيئة العليا للمفاوضات»: إذا اتفقنا سياسياً، لن تكون هنالك مشكلة في النسب والأرقام، لكن إذا لم نتفق سياسياً، فستصبح النسب والأرقام عند الجميع هي إحدى الضمانات من أجل الحفاظ على موقفه وخطه ضمن المفاوضات.

الكهرباء ومسلسل القطع والوصل

فرحة المواطنين باستقرار واقع الكهرباء نسبياً، وقلة ساعات القطع عما كانت عليه سابقاً، والتي ترافقت مع الكثير من التصريحات الرسمية عن واقع التحسن الجاري على هذا القطاع، ما لبثت أن تلاشت، حيث تراجع هذا التحسن.



■ سمير علي

وقد توجت صعقة المواطنين بالقطاع الكهربائي من خلال التصريح الأخير لوزير الكهرباء، عبر إحدى وسائل الإعلام في نهاية الأسبوع الفائت، بأنه لا بد من وجود بدائل دعم غير مباشرة لسلعة الكهرباء، بدلاً من الدعم المباشر.

مقدمات رسمية

تصريح الوزير تم فهمه من المواطنين على أنه مقدمة لرفع مجدد لأسعار الكهرباء، حيث قال: «وضعت الحكومة في خطة عملها استمرار تقديم الدعم اللازم للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى إبقاء الدعم المطبق على تعرفة الاستهلاك المنزلي، علماً بأن الدعم المباشر لسلعة الكهرباء يؤدي إلى حدوث عجز مالي كبير تتحمله الدولة، ولاسيما في ظل عدم التمكن من استرداد تكاليف توليد ونقل وتوزيع الكهرباء الذي يشكل الوقود منها نسبة «85 – 90»%، وأن التخلص من عبء الدعم الكثيف والمباشر لسلعة الكهرباء سيؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على موارد الدولة، مع الإشارة إلى أنه لا بد من وجود بدائل دعم غير مباشرة عوضاً من الدعم المباشر لسلعة الكهرباء».

على الرغم من محاولة نفي رفع السعر من قبل الوزير، وحديثه عن استمرار الدعم، إلا أن الحديث عن بدائل الدعم، بين المباشر وغير المباشر، وربطه بالحديث عن العجز المالي الذي تتحمله الدولة، يفتح بوابات الشيطان بالنسبة للمواطنين، الذين باتوا أكثر دراية على مستوى تغيير المصطلحات والمترادفات، والتلاعب بها، والتي تنعكس سلباً على حياتهم وخدماتهم ومعيشتهم بالنتيجة.

أين المشكلة إذاً؟

على الطرف المقابل، فقد صرح الوزير بأن: «المنظومة الكهربائية بكل مكوناتها في حالة جاهزية تامة، وعلى المستويات كلها من محطات توليد وخطوط نقل وتوزيع، ونبين أن التنسيق مستمر مع وزارة النفط والثروة المعدنية لتأمين حاجة محطات التوليد من الوقود، وخاصة مع دخول آبار جديدة إلى الخدمة ما يساهم في زيادة كميات الغاز الواردة إلى محطات التوليد وبالتالي زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة».

والحال كذلك، فإنه لم يعد هناك أعذار على مستوى الاستمرار بساعات التقنين، أو بالحد الأدنى عدم زيادتها، أو التوزيع العادل لها، الأمر الذي ينفيه واقع الحال، حيث ما لبثت ساعات التقنين أن عادت لما كانت عليه تقريباً، كما ما زالت هناك تفاوتات بعدالة التوزيع، بين مدينة وأخرى، وبين حي وآخر في كل مدينة، مع سؤال كبير على ألسنة المواطنين حول أسباب ذلك؟!.

خشية مبررة

خشية المواطنين الحقيقية تتمثل من أن تتفاقم مشكلة التزود بالتيار الكهربائي مجدداً مع بداية فصل الشتاء، كما جرت عليه العادة، لتعاود مشكلة تأمين البدائل تطفو على السطح، طبعاً مع عدم إغفال مصلحة البعض من ذلك، من مستغلين وفاسدين وتجار السوق السوداء، وخاصة على مادتي الغاز والمازوت والحطب، بالإضافة لتجار ومهربي وسائل التدفئة والإنارة، ومصادر الطاقة الأخرى، من بطاريات ولدات وشواحن، ناهيك عن بائعي الأمبيرات ومستغليها، ومن خلف كل هؤلاء من شبكات لم تعد تعمل في الظل، بل بكل علنية وعلى مرأى ومسمع الجميع.

قطاع سيادي

مما لا شك فيه أن قطاع الطاقة الكهربائية بحاجة لإعادة التأهيل وللكثير من عمليات التطوير، وخاصة على مستوى الاستفادة من مصادر الطاقة البديلة لإنتاج الطاقة الكهربائية، محطات ريح، ومحطات كهروضوئية، وغيرها، بما يلبي الحاجات المتنامية من الطاقة، وخاصة خلال السنوات القادمة، إلا أن ذلك لا يعني فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص الاستثماري على مستوى إنتاج وتوزيع الكهرباء، تحت بند «التشاركية» سيئ الصيت والسمعة.

ويبقى أن نطرح سؤالاً عن المشاريع التي تم التصريح بها تحت بند التشاركية، استثماراً، مع القطاع الخاص على مستوى إنتاج وتوزيع الكهرباء، من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، والتي أصبح بعضها قيد التنفيذ، وبعضها الآخر قيد التعاقد والإعلان، والتي تتناقض مع التصريح عن أن المنظومة الكهربائية بكل مكوناتها في حالة جاهزية تامة وعلى المستويات كلها من محطات توليد وخطوط نقل وتوزيع، كما تتناقض مع الإمكانات الذاتية لوزارة الكهرباء وشركاتها، بالتعاون مع بقية جهات قطاع الدولة، على مستوى الإنتاج والتوزيع، والتي عملت طيلة سنوات الحرب والأزمة بطاقتها كلها، على الرغم من الكثير من الثغرات والعيوب والملاحظات، التي كانت بوابات للفساد، كما أصبحت ذريعة ومبرراً لتشريع الاستثمار الخاص بهذا القطاع.

إن قطاع الطاقة من المفترض أنه من القطاعات السيادية للدولة، ولا يجب التفريط به تحت أي مسمى، وتحت أية ذريعة، ويجب العمل على تذليل الصعوبات التي تعتريه، اعتباراً من التمويل، وليس انتهاءً بالكادرات العاملة فيه وحقوقها، من أجل أن يقوم بما عليه من واجبات، وهو قادر على ذلك بعيداً عن القطاع الخاص، وملوثاته واستغلاله.

العطل بالغسالة مو بالمسحوق!

«بزمانو صار حكي عن برنامج «الجدارة القيادية في القيادة الإدارية» بسنة 2015، وقت كان الحلقي رئيس حكومة، وع لسانو بوقتها أنو المشروع مشان تغيير في الأطر القيادية ومنع حالات الفساد والرشاوى والمصلحة الشخصية، ومنع هدر المال العام وارتجال القرارات، وغيرها من العناوين الطنانة.



■ نوار الدمشقي

«بعدين؟ بسنة 2017، صار اسم المشروع «برنامج الجدارة القيادية»، وبس، وصارت فضيحة بواحد من الامتحانات اللي خضعلها بعض القياديين الإداريين بالوزارات والمؤسسات، ووقتها رسب كتير منهم، وكمان ع أساس أنو بدو يصير ربط بين شهادة الجدارة القيادية باستلام المواقع القيادية.<<

>>وبأول الشهر أعلنو عن إطلاق للبرنامج في المنطقة الساحلية، مشان صناعة النخب القيادية وربط القوانين الجديدة بالواقع، وصار حكي أنو في برامج ملحقة لنشر ثقافة المشروع بالتعاون مع فرق العمل التنفيذية».

بالفترة الأولى والتانية صار كتير دورات، وتخرج كتير «قياديين»، بس ما عرفنا إذا في حدا منهم استلم موقع قيادي ع شهادتو الجديدة!.

وبالمختصر المفيد من برنامج لبرنامج، ومن تسمية لتسمية، ومن دورة لدورة، وما شفنا شي تغير من سنين.

الفساد لسا متل ما هو، والرشاوى شغالة، والمصلحة الشخصية طاغية، وهدر المال العام على أكتر وأكترين، بما فيه البرنامج نفسو والدورات والتكاليف اللي انصرفت عليه، ورح تبقى تنصرف ع بلا طعمة، بس المهم أنو عم نعمل دعاية لبرامج تحت عناوين التطوير الإداري ومحاربة الفساد وغيرو وغيراتو.. وتيتي تيتي متل ما رحتي جيتي!.

وبلا طول سيرة، كلنا منعرف البير وغطاه، أنو القصة مو قصة برامج وإدارة، رغم أهمية متل هيك عناوين.

بس القصة أنو في سياسات سيئة هي اللي عم تعمل سوء الإدارة وبتفرخها كمان، وهي اللي عم تخلف فساد وفاسدين ومرتشين، ومحسوبيات وواسطات، ومنافع ع كتافنا وكتاف الدولة، ومع هيك الكل بيعرف وبيحرف!.

والنتيجة من هيك سياسات أنو الغني عم يزيد غنى، والفقير ع يلتعن هو وعيشتو بكل لحظة، وع عينك يا تاجر.

فيا حكومتنا الرهيبة، مشان الله حاج تضحكو ع عقول هالعباد، وتقولو بدكم تحاربو الفساد والرشاوى، والذي منو.

كلنا منعرف قصة العطل من المسحوق ولا من الغسالة؟!.

فغيرو سياساتكم، وفرجونا أنكم مهتمين بالمواطن وبمعيشتو بالملموس، مو بالحكي، ولحالها بقية الأمور بتنحل ع مهلا، وقت بتصير الناس تحس أنها ما عادت مهمشة ومجوّعة ومشردة، وقادرة تدافع عن حقوقها، وتحاسب كل اللصوص والحرامية والفاسدين، يعني شي مرة حكوها وعملوها صح!.

ويكون بعلمكم أنو الناس هي اللي بتمهل وما بتهمل!.

مفترق طرق بالإكراه!

تتوجه جموع الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية، اعتباراً من صباح يوم 2017/09/10، إلى مراكز التسجيل المعتمدة في الجامعات السورية لتقديم طلبات مفاضلات القبول الجامعي للعام الدراسي 2017-2018.



■ عاصي اسماعيل

فيوضع الطالب أمام ما يفترض أن يكون خياراته المستقبلية وأفقه، محملاً بمسؤولية هذا الخيار تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه.. هكذا بكل بساطة، بعد 12 عاماً من التعلم المدرسي، المعتمد على التلقين والحفظ، وآليات التقويم وفقاً لنظام العلامات الامتحانية فقط، في تغييب شبه كامل للإمكانات الفعلية، وبعد أن تم وأد الطموحات والرغبات الذاتية، في مراحل التعلم المدرسي المبكرة، إلا ما رحم ربي!.

تناقضات وصراعات!

هذه الطلبات من المفترض أن تتمثل فيها طموحات ورغبات الطلاب على المستوى الفردي، وتتجسد من خلالها أهداف وغايات العملية التعليمية وغاياتها المستقبلية، بما ينسجم مع السياسات التنموية العامة، والطموحات الوطنية المستقبلية، في تسخير الإمكانات والطاقات البشرية بعد إكسابها العلوم والمعرفة لخدمة هذه الأهداف والطموحات، في تزاوج بين الفردي والاقتصادي والمجتمعي، مع المستقبل والآفاق.

بينما، وبتناقض صارخ، فإن واقع الحال يقول: إن الفترة التي تسبق عملية التقدم للمفاضلة هي فترة عصيبة وصعبة بالنسبة للطلاب، في حواراتهم وصراعاتهم الذاتية، وفي حواراتهم ونقاشهم مع ذويهم وأصدقائهم ومعارفهم، وصراعاتهم مع هؤلاء كذلك الأمر، من أجل تحديد الرغبات التي يجب تدوينها في طلبات المفاضلة العامة وفقاً للعلامات بمحصلة امتحانات الشهادة الثانوية، حيث تغيب الإمكانات والطموحات الذاتية في هذه الحوارات، ويطغى بدلاً عنها طموحات ورغبات الأهل والمستشارين، والنظرة الاجتماعية للفروع المختارة، والعائد المادي الاقتصادي المقترن بفرص العمل المتاحة لكل منها مستقبلاً، في وأد تام ونهائي للطموحات الفردية والإمكانات الحقيقية وسبل توظيفها في الفروع المناسبة من أجل تطويرها وحسن استثمارها المستقبلي، على المستوى الفردي والاجتماعي والوطني.

مع المطحونين

والنتيجة أن سلبيات السياسة التعليمية المتبعة كلها، يتم تقزيمها وتغييبها لتصبح متجذرة لدى الطالب، وعلى مسؤوليته، عند هذا المفترق الهام في حياته الذي يرسم ويحدد مستقبله عبر نظام المفاضلة العامة المتبع منذ سنين، في خيارات لها طابع الفرض أكثر من كونها حرية اختيار حقيقي، وذلك كون النظام التعليمي يعتمد على علامات الامتحانات التحريرية في التقويم وليس على الكفاءات والإمكانات والرغبات الحقيقية، والنظرة الاجتماعية وليس الرضى عن الذات، والحصاد المادي الفردي، وليس البناء الاقتصادي والمجتمعي الوطني العام، ولا ينفي ذلك كل ما يقال بخلافه من عبارات طنانة ورنانة على المسامع وعبر وسائل الإعلام.

والمشكلة الأكبر من ذلك كله، والأكثر تعقيداً لاحقاً، هي أن الطالب يواجه صعوبات في التأقلم مع النموذج التعليمي الجامعي نفسه، وذلك لاختلافه عن نموذج التعليم في المراحل السابقة، وخاصة على مستوى المناهج، وطرق التدريس، على الرغم من تكريس التشابه ناحية التقويم المعتمد على العلامات الامتحانية غالباً.

وتغدو المشكلة أكبر وأعظم خلال عمليات الغربلة الجارية في المرحلة الجامعية نفسها، وفقاً لهذا الأساس التقويمي، وعند مواجهة الواقع بعد التخرج، لمن استطاع إليه سبيلاً، وخاصة على مستوى فرص العمل المتوفرة في سوق العمل وندرتها، مع آليات التحكم والسيطرة بها، وخاصة على مستوى الأجور وساعات العمل، مع عدم تغييب عوامل الوساطة والمحسوبية والفساد أيضاً.

ما يؤكد بالجانب العملي غياب الاستراتيجيات والرؤى في توظيف الطاقات البشرية والإمكانات، والشعارات والبرامج التي طالما سمع عنها هؤلاء، ولينضموا بالمحصلة لعموم المطحونين من المواطنين، في مواجهة كل سلبيات السياسات العامة المتبعة منذ عقود.

من المعلومة إلى المعرفة

ولعل أولى الأولويات على المستوى التعليمي، أن يتم وقف العمل بنظام حشو المعلومات، حيث أصبح يتناقض مع التطور التقني الحافل بحالة الانفجار في هذه المعلومات، والانتقال لنظام المعرفة المستمدة من كم المعلومات الكبير المتوفر، مع حسن استثمارها وتوظيفها، وهذا يعني التركيز على عمليات التحليل والتركيب والاستنتاج، والتركيز على أن الطالب هو محور العملية التعليمية، وهو غايتها وهدفها، مع توفير الجو المناسب للتفكير والإبداع، مع إمكانات هذه وتلك من وسائل ومساعدات تعليم، وخاصة تلك المرتبطة بوسائل التقانة الحديثة، حواسب وبرامج وأجهزة إسقاط وغيرها، وبحيث تصبح غاية التعليم إنتاج المعرفة بدلاً من الاستمرار بتدوير المعلومات وإعادة اجترارها.

وعلى مستوى المدرسة والجامعة يجب إيلاء الاهتمام بميول الطالب واهتماماته، مع مراعاة الفروق الفردية بين هذا وذاك، والتركيز على آليات التعليم الذاتي، والكف عن اعتبار عقول الطلاب أوعية فارغة يجب ملؤها فقط، وبالتالي التركيز على مشاركة هؤلاء الطلاب بالعملية التعليمية نفسها، اعتباراً من التدريب على الأسلوب العلمي في التفكير، مروراً بطرق الحوار والنقاش المنظم، وليس انتهاءً بالتدريب على حل المشكلات، من أجل إكساب الطلاب المهارات الكافية تجريبياً، بما يعزز التحفيز المستمر على التعلم، الذي يجب ألّا يتوقف عند المراحل الدراسية فقط.

المدرسون والإفقار

إن هذا ينقلنا إلى دور المعلم والمدرس من كونه ناقلاً للمعلومة أم محفزاً على اكتساب معرفتها وحسن توظيفها، بحيث تصبح المادة الدرسية وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، وبالتالي الكتاب المدرسي أو الجامعي مرجعاً متغيراً باستمرار بما ينسجم مع التطورات العلمية والمعرفية المتسارعة، والتي لا تستقيم إلا عبر دور هذا المعلم بالتشارك مع الطلاب عبر العملية التعليمية التفاعلية، من أجل الاستمرار بالعملية التطويرية لها، مع ربطها بممكنات الواقع التطبيقية والعملية، ودور المعلمين الأساسي على مستوى وضع واعتماد المناهج وتطويرها بما يخدم العملية التعليمية وغاياتها بالنسبة للطلاب، وذلك باعتبار المعلم هو صلة الوصل بين هذه وتلك، وهو المحفز والمشجع المباشر للطلاب، مع عدم تغييب أهمية إشراك ذوي الطلبة في العملية التعليمية، بشكل مباشر وغير مباشر، والدور الرئيس للمعلمين على هذ المستوى التفاعلي معهم كذلك الأمر.

كل سلبيات السياسة التعليمية المتبعة يتم تقزيمها وتغييبها لتصبح متجذرة لدى الطالب وعلى مسؤوليته عند هذا المفترق الهام بحياته.

وبالحديث عن المعلم والمدرس والدور المناط بهما، يجب ألا يغيب عن بالنا الواقع المادي المتمثل بالأجر المرتبط بالواقع المعيشي لهذه الشريحة، باعتبارها من أساسيات مدخلات العملية التعليمية، حيث من المفترض أن تكون هذه الشريحة على اطلاع دائم بآخر مستجدات العلوم والمعرفة، وأن يكون متاحاً لها سبل تطوير إمكاناتها، عبر الدورات الدائمة وتأمين المراجع والكتب، بالإضافة لأحدث وسائل الإيضاح المساعدة، وهذا لا يستقيم مع واقع الأجور المعتمدة لهذه الشريحة، ومستوى الإفقار الذي وصلت إليه، مما أصبح معيقاً أمام استمرار نبل دورها ورسالتها.

التقويم ليس بالامتحانات فقط

وأخيراً، نصل إلى مبتغانا ومحور حديثنا، المتمثل بطرق ووسائط وأساليب تقييم الأداء والتقويم النهائي للطالب، حيث يتم الاعتماد على الامتحانات والاختبارات التحريرية كأساس في تقويم التحصيل لدى الطلاب حالياً، وفقط غالباً، وبالتالي أصبح هذا الامتحان هو الغاية والهدف النهائي، للطالب كما للمدرسة والجامعة، فتنتهي صلاحية المعلومات التي تم حشوها طيلة العام الدراسي بمجرد الانتهاء من العملية الامتحانية، في حين يجب أن تكون الاختبارات التقويمية وسيلة لبلوغ أهداف وغايات أسمى تتمثل بالوصول إلى التميز والإبداع والمشاركة، عبر إعمال الفكر وتطوير المهارات ووضع الاستراتيجيات وحل المشكلات، أي: ذاك الدور الواعي والإيجابي اقتصادياً ومجتمعياً بما يحقق غايات وأهداف التنمية العامة المبتغاة، وبالتالي فإن كل جانب من هذه الجوانب النشطة والتفاعلية خلال مراحل التعلم يجب أن يكون لها أهميته على مستوى التقييم والتقويم النهائي للطلاب، ولكل منها أداتها ووسيلتها الخاصة في هذا التقويم، الأمر الذي يعني بالنتيجة ضرورة إعادة النظر في مجمل السياسة التعليمية، كمدخلات ومخرجات، وللمراحل التعليمية كافة.

تعميم التجهيل

ما سبق ليس سوداوية بقدر ما هو توصيف للواقع دون زيف ومماألأة وتجميل، فالسياسات التعليمية المتبعة، كما غيرها من السياسات الليبرالية المعتمدة من الحكومات المتعاقبة، المحابية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، بحاجة للقطع معها، واعتماد سياسات بديلة لمصلحة بقية الشرائح الاجتماعية، وخاصة المفقرة منها، ولمصلحة الوطن عموماً، وخاصة بعد مسار الخصخصة الجارية على القطاع التعليمي بمراحله كافة، ونماذج التعليم المأجور الذي تم تعميمه مؤخراً على الجامعات السورية، تحت مسمى التعليم المسائي المأجور، في تكريس فاضح للخصخصة على حساب الطبقات المفقرة، مع ما يعنيه ذلك من سلبيات عامة عميقة، لا تقف عند حدود تعميم التجهيل المجتمعي رسمياً.

تعليمات قبول جامعي بمثابة العقاب!

فوجئ طلاب مدينة دير الزور والرقة والحسكة، الحاصلون على الشهادة الثانوية هذا العام، بتعليمات صادرة عن وزارة التعليم العالي، تستثني البعض من هؤلاء ممن حصل على الشهادة الثانوية بغير محافظة، من التقدم لمفاضلة جامعة الفرات.



■ مراسل قاسيون

لقد تم الإعلان عبر «دليل الطالب للقبول الجامعي 2017– 2018 ما يلي: خصصت محافظات «دير الزور– الحسكة– الرقة» بـ 70% من العدد المقرر قبوله في جميع كليات جامعة الفرات وفروعها.

يتقدم إليها جميع الطلاب السوريين ومن في حكمهم، الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة السورية من إحدى محافظات «دير الزور– الحسكة– الرقة».

حرمان بلا ذرائع!

على الرغم من الاعتراف الرسمي بمعاناة هؤلاء الطلاب، كونهم قد اضطروا للنزوح عن محافظاتهم مع ذويهم، نتيجة جملة من الأسباب والعوامل التي لا يد لهم بها سوى رغبتهم بالعيش بأمان.

وعلى الرغم من مساعي التخفيف من هذه المعاناة على المستوى الرسمي، حيث تم قبول هؤلاء الطلاب لمتابعة تحصيلهم الدراسي استناداً لكشف علامات يؤكد أنهم قد درسوا المرحلة الثانوية في محافظتهم، وصولاً للتقدم لامتحانات الشهادة الثانوية في المحافظة الموجودين بها.

فقد تم حرمان هؤلاء الطلاب من التسجيل في جامعتهم الأم، دون أي تبرير ودون أي مسوغ، من قبل التعليم العالي.

وبالتالي وكأن وزارة التعليم العالي تقوم بمعاقبة هؤلاء الطلاب على مواصلة تعليمهم وحصولهم على شهادة الثانوية العامة، عبر حرمانهم من التسجيل في جامعتهم الأم التي تعتبر حقاً لهم، بكلياتها واختصاصاتها العديدة، هكذا..

هؤلاء الطلاب قالوا: أنه لم يتم إعلامهم مسبقاً بأنهم سوف يحرمون من استكمال تعليمهم العالي في جامعتهم في حال حصولهم على الشهادة الثانوية من محافظة أخرى.

بأية حال حتى وإن علموا فهذا لا يبرر ولا يشرعن مثل هذا التوجه بالحرمان.

إضرار بالمصلحة وبالعودة

هؤلاء الطلاب، كما ذويهم، بانتظار الفرصة السانحة للعودة إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم، والتي يمكن أن تتاح بأي وقت، وربما بوقت قريب جداً، وكل أملهم أن يتابعوا دراستهم الجامعية في جامعتهم وفي محافظتهم.

أما والحال كذلك، فإن هؤلاء حرموا من هذه الفرصة التي تعتبر حقاً لهم، كما خسروا بعض المميزات المرتبطة بها، على مستوى القبول وفقاً لمعدلات المفاضلة المعلن عنها في جامعتهم، بالمقارنة مع بقية الجامعات، على مستوى درجات القبول المتفاوتة بين جامعة وأخرى، وحسب الكليات المتاحة، وخاصة بالنسبة لكليات الهندسة.

والنتيجة، إن تعليمات التعليم العالي، التي استثنت هؤلاء، لا تصب إلّا باتجاه الإضرار بمصلحة هؤلاء الطلاب وبمستقبلهم وطموحهم المشروع، كما يمكن أن تصب أيضاً باتجاه إعاقة عودتهم إلى بلداتهم ومدنهم في المستقبل القريب، بدلاً من القيام بعكس ذلك، عبر تشجيعهم على استكمال تحصيلهم العلمي في جامعتهم.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان، هو: كيف تم احتساب نسبة الـ 70% لقبول أبناء المحافظات في جامعة الفرات، اقتصاراً على الحاصلين على الشهادة الثانوية في هذه المحافظات حصراً، وبالتالي كم سيكون عدد الطلاب الجامعيين في هذه الجامعة لهذا العام، في حال استمرار هذا النمط من الحرمان.

مطلب حق

الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية لهذا العام من أبناء محافظات «دير الزور– الحسكة– الرقة»، مع ذويهم، يطالبون وزارة التعليم العالي، والحكومة، بتعديل شروط القبول للتقدم للمفاضلة العامة، للعام الدراسي 2017–2018، بحيث يسمح لجميع أبناء هذه المحافظات من الحاصلين على الشهادة الثانوية لهذا العام بالتقدم للمفاضلة في جامعتهم الأم «جامعة الفرات» بكلياتها واختصاصاتها كافةً، بغض النظر عن مصدر الثانوية من أية محافظة أخرى، كونها أنشئت خصيصاً لهم، ويعتبر التسجيل بها واستكمال التحصيل العلمي فيها من حقهم المشروع.

دير الزور.. ما بعد داعش

رغم فك الحصار الجزئي عن مدينة دير الزور، ورغم الصمود الكبير لأهالي حيي الجورة والقصور المحاصرين على مدى ثلاث سنوات، إلا أن قوى النهب والفساد كانت وما زالت مستمرة في المتاجرة بلقمة المواطنين، وبحياتهم وصحتهم.

■ مراسل قاسيون

فبعد يوم واحد من فك الحصار الجزئي، انخفضت أسعار بعض المواد، وخاصة المعلبات، وجرى توزيع أطباق البيض مجاناً، وحسب قول أحد المواطنين: كأنها «تحلاية»، فقد انخفض سعر البيضة الواحدة من 500 إلى 300 ليرة!.

بالمقابل فإن ذلك يؤشر إلى حالة الاحتكار الموجودة، والمتحكم بها من قبل بعض التجار والفاسدين، والمستودعات التي يمتلكها هؤلاء بما فيها من مواد غذائية محجوبة عن حيز الاستهلاك، بغاية جني أكبر قدر من الأرباح على حساب معاناة الأهالي، ومعيشتهم.

فرص الاستغلال المستمرة!

وفي اليوم التالي، اختفت غالبية المواد من الأسواق من جديد، حيث أدرك التجار والفاسدون على ما يبدو أن فك الحصار ما زال جزئياً، وهذا ما يتيح لهم المزيد من الوقت من أجل الاستمرار بالمتاجرة والسمسرة على حساب لقمة الناس ومعاشهم.

فعاودت الأسعار لما كانت عليه، علبة السردين بـ 600 ليرة، كغ اللحم بـ 7000 ليرة، الفروج بـ 5000 آلاف ليرة، السكر بـ 1500 ليرة، البطاطا بـ 3000 ليرة، البندورة بـ 4000 ليرة، إن وجدت.

أما المحروقات فقد وصل سعر ليتر البنزين إلى 5000 ليرة، وليتر المازوت بـ 1900 ليرة، وأية وسيلة نقل يتقاضى صاحبها ما لا يقل عن 10 آلاف ليرة بمقابلها، حتى وإن لم تتجاوز مسافتها 1,5 كم.

حصار آخر

وبعد هذه المعاناة كلها، المستمرة منذ سنين، من واقع الحصار ومن واقع سيطرة المستغلين والمتنفذين واستحكامهم بمعيشة الناس واحتياجاتهم استغلالاً، يصرح المحافظ عبر وسائل الإعلام بأن سيارات المواد الغذائية قد وصلت ودخلت إلى الأحياء المحاصرة، وتم نقل محتوياتها إلى المستودعات، وبأنه سيتم ويبدأ البيع لهذه المواد اعتباراً من صباح يوم الجمعة 2017/9/8، الأمر الذي استهجنه الناس، حيث كان من المفترض والواجب أن يتم توزيع هذه المواد مجاناً، ودون مقابل لهؤلاء الذين طالت معاناتهم، بدلاً من الإقرار ببيعها، ما يعني بالنتيجة أن ما تم إدخاله من مواد غذائية وغيرها كافة سيعاود المرور عبر بوابات الجشع والاستغلال، سواء من قبل المتاجرين بلقمة الناس، أو من قبل بعض الفاسدين من المتنفذين.



والمطلب الحياتي بالنسبة للأهالي في الأحياء المحاصرة، قيد الفك الكامل، أن يتم فكاكهم من حصار هؤلاء السماسرة والفاسدين أيضاً، بعد أن انكسر حصار الإرهاب الداعشي، فبدون فك هذا الحصار الجائر سيستمر بؤسهم، كما ستستمر معاناتهم.

أهالي قرى البوكمال معاناة الإجرام والقهر!

مع صبيحة كل يوم تزداد معاناة أهلنا في مدينة البوكمال، والقرى والبلدات المحيطة بها، فمع واقع التقهقر والتراجع الذي يصيب التنظيم الإرهابي «داعش» تتصاعد عملياته الانتقامية من الأهالي.



■ مراسل قاسيون

لم تقف حدود معاناة هؤلاء على تأمين مستلزمات المعيشة التي تتفاقم، ولا على ما سمّاه الإرهابيون «النفير» الذي يتم فرضه على الشباب والرجال للالتحاق بصفوفه قسراً، بل حتى على طرق الهروب المزروعة بالألغام، والتي يذهب ضحيتها الساعون للخلاص، بعد أن تزايدت موجات النزوح بشكل كبير مؤخراً.

موجات نزوح

أهالي قرى وبلدات «عشاير- السكرية- الغبرة- السيال- تل الحريري- حسرات- الرمادي- المجاودة- الصالحية- الكشمة- دبلان- غريبة- البوحسن- العشارة- الكشيكية- الغرانيج- أبو حمام- دبلان- سباخان- ..» وغيرها الكثير، ما زالت معاناتهم مستمرة من ممارسات التنظيم الإرهابي، التي أحالت حياتهم جميعاً إلى جحيم لا يوصف، وخاصة خلال الأشهر الأخيرة.

نزح من نزح من هؤلاء طيلة السنوات الماضية، وبقي منهم الكثير، من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم وأرزاقهم من النهب الداعشي المنظم على المنطقة، وخاصة بعد أن شاهدوا عمليات الاستيلاء على ممتلكات الغائبين من قبل الإرهابيين، بالذرائع «الشرعية»، بالإضافة إلى الكثير من الممارسات السيئة اليومية التي يتعرضون لها بالذرائع نفسها، والتي كان آخرها «النفير القسري» الذي تم ابتداعه من قبل الدواعش، على إثر تراجعه عدة وعتاداً وعديداً، والذي كان من المسببات الرئيسة لموجات النزوح الأخيرة من هذه البلدات والقرى، بالإضافة إلى كثير من المسببات الأخرى، التي كانت تنعكس سلباً على حياتهم، وما زالت، وخاصة على المستوى المعيشي والأمني.

على حافة الجوع والعوز

الواقع المعيشي لهؤلاء أصبح لا يطاق، بسبب ندرة المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها، والتحكم بها من قبل الدواعش والمحسوبين عليهم.

فعلى سبيل المثال: أصبح سعر الكيلو غرام من البطاطا بحدود 4000 ليرة، وقيمة الفروج بحدود 7 آلاف ليرة، وكيلو غرام الشاي وصل لسعر 15 ألف ليرة، وقس على ذلك بقية أسعار السلع والمواد الغذائية.

ما فاقم الوضع لهذه الحال هو خروج الأراضي الزراعية في هذه الرقعة الجغرافية الكبيرة من الخدمة، حيث كانت أحد مصادر الرزق الأساسي للأهالي، بالإضافة للممارسات الإرهابية التي يعمد لها عناصر التنظيم، من فرض الإتاوات، تحت مسمى غرامات بالذرائع الشرعية، لأي تصرف يعتبره «مخالفة شرعية»، اعتباراً من الدخان، مروراً بمخالفة وضرب ولي أمر النساء في حال مشاهدتهم من عناصر التنظيم الإرهابي وهن يقمن بعمليات الحصاد، وقد ظهر وجه أو شعر إحداهن، على سبيل المثال، وقس على ذلك من مخالفات وعقوبات وإتاوات يومية، ناهيك عن مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية كافة التي يقوم بها الأهالي، من عمليات بيع وشراء وزرع وحصاد، وغيرها، بالإضافة إلى الواقع الخدمي المتردي من حيث الانقطاع الدائم لشبكات الكهرباء والمياه، والنقص الحاد بالأدوية، وتراجع القطاع الصحي عموماً، والنقص الحاد بالمحروقات، والتحكم بها من قبل الدواعش، والنتيجة، أن حال هؤلاء الأهالي أصبح على حافة الجوع والعوز، والكارثة الإنسانية.

مخاطر وأهوال!

الهاربون من هؤلاء الأهالي مضطرون لمواجهة مخاطر هذا الهروب، والتي لا تقتصر على إمكانية إلقاء القبض عليهم من قبل عناصر التنظيم، باعتباره يمنع مغادرة الأهالي لإبقائهم كدروع بشرية يحتمي بهم، بل الخطر الأكبر هو امكانية اصابتهم من خلال الألغام التي قام بزرعها عناصر التنظيم على الكثير من الطرق وممرات الهروب المكنة، وقد تم تسجيل العديد من الإصابات خلال الفترة الماضية القريبة جراء هذه الألغام.

والمأساة الكبرى بالنسبة لمن استطاع الهروب من هؤلاء، تتمثل عند وصولهم لأحد المخيمات بمحيط محافظة الحسكة، ومنعهم لاحقاً من المغادرة، لأسباب وذرائع عديدة من قبل الإدارة الذاتية، والتي لا تخلو هي الأخرى من أساليب الابتزاز، فأي قهر عاشه ويعيشه هؤلاء؟!.

ليس الرصاص هو الطائش

مراراً وتكراراً تتداول وسائل الإعلام الكثير من أخبار تداعيات استخدام الأعيرة النارية من قبل البعض، في مناسبات عديدة بذريعة الفرح، أو بذرائع أخرى.

■ مراسل قاسيون

ففي كل المدن والقرى والبلدات تم تسجيل العديد من الإصابات في ما يسمى «الرصاص الطائش»، وكل مرة بذريعة، وكل مرة بحجم من الضرر، اعتباراً من الوفاة، مروراً بالإصابات الخطرة، وليس انتهاءً بالجروح والخدوش.

ضحايا الفرح والمناسبات

مناسبات الأعراس، ومناسبات التشييع، ومناسبات الانتصار، ومناسبات التشجيع، وصولاً لمناسبات الترويع وإثبات الوجود في الخلافات والشجارات، كلها مقترنة بإطلاق الأعيرة النارية باستخدام الأسلحة، على اختلاف أنواعها «مسدسات- بندقة آلية- رشاش فردي- وحتى القنابل»، وغالباً ما يتم تسجيل ضحايا وإصابات جراء هذا الاستخدام، ويتم نسبها للرصاص «الطائش»، في حين أن من يجب أن يوصم بالطيش هم هؤلاء الذين استخدموا هذه الأعيرة والأسلحة، بل ويجب تحميلهم مسؤولية هذه الإصابات ومحاسبتهم والاقتصاص منهم قانوناً وجزاءً لما اقترفته أيديهم وطيشهم.



أما الاستمرار بتسجيل الإصابات بمثل هذه الحوادث والأحداث تحت بند «رصاص طائش» هو نوع من تغييب المسؤولية والعقاب عن الفاعل الحقيقي، بشكل رسمي.

«الطيش» المحمي!

على الرغم من الموانع القانونية، والتحذيرات المجتمعية كلها، إلا أن واقعة استخدام الأعيرة النارية للتعبير عن مشاعر الفرح والحزن ما زالت تفعل فعلها، سواء في إحالة الأفراح إلى أحزان، أو بضخ المزيد من جرعات الحزن على الأحزان القائمة، وذلك عبر ما تحصده الرصاصات الطائشة من إصابات على حساب المواطنين وأمنهم وسلامهم.

والعلة الوحيدة هي: أن تلك الموانع القانونية، والتحذيرات المجتمعية، لم تعد قائمة باعتبار وممارسات البعض، المتكاثرين، في ظل موجة انتشار السلاح وتفلته، وخروجه عن حيز الضبط والتقييد، والذين استمرأوا استخدام السلاح كونهم بعيدين عن الرقابة والمحاسبة، بل ومحميين عبر استخدام عبارات مثل «رصاص طائش» في التوصيف القانوني للإصابات والضحايا الناجمة عن ممارساتهم.

وكأنه كتب علينا أن تبقى أصوات الرصاص تستنفر أسماعنا ومشاعرنا، كما أن نستمر بتعداد حصاد ضحاياها يومياً، سواء على المستوى الجسدي المباشر، أو على المستوى النفسي العميق، وخاصة بالنسبة للأطفال، وما تخلفه تلك الأصوات من مشاعر مكبوتة بدواخلهم لتستمر تداعياتها معهم حتى الكبر، ناهيك عن استمرار الشعور بانعدام الأمان، وهشاشته، مع ما يستتبع ذلك من عدم الثقة بالراهن الحاضر وبالمستقبل، وذلك كله تحت بند «الطيش» في حصد الضحايا رسمياً!.

في السلمية.. لا للاعتداء على ممتلكات الأهالي

تزايدت مؤخراً الاستهدافات المباشرة لمدينة السلمية من قبل التنظيم الإرهابي «داعش»، فكل يوم هناك قذائف وصواريخ تسقط على المدينة، مخلفة ضحايا ومصابين وأضراراً مادية.



■ مراسل قاسيون

لم تختلف ممارسات هؤلاء المعفشين عن الممارسات الإرهابية

لكن الجديد الذي صاحب ورافق الاستهدافات الأخيرة، هو بعض عمليات السرقة والتعفيش التي جرت في المناطق المستهدفة، وخاصة في «الحارة الشرقية» من المدينة.

استغلال وقح!

أهالي مدينة السلمية الذين عانوا الأمرين من الاستهدافات الإرهابية، واضطرار بعضهم للنزوح من بعض الحارات، وخاصة الحارة الشرقية من المدينة، فوجئوا بممارسات كان لها الوقع الأسوأ عليهم، حيث تم استغلال هذه الاستهدافات من قبل «المعفشين»، الذين باشروا عمليات السرقة للبيوت التي فرغت من أهاليها، ونهبوا ما طالته أيديهم من ممتلكات ومقتنيات هؤلاء.

والملفت أكثر، أن هؤلاء المعفشين لم يكتفوا بهذه الممارسات خلال فترة الليل والعتم كي يكونوا بعيدين عن الأنظار، بل وخلال فترات الصباح الأولى كذلك الأمر، بشكل علني، في استغلال إضافي لحالة احتياطات الأمان التي فرضها الأهالي على أنفسهم بالتواجد داخل بيوتهم وفي الطوابق الأرضية، خلال فترات القصف والاستهداف، من أجل الحد قدر الإمكان من الأضرار الجسدية.

أهالي المدينة لم يضعوا هؤلاء إلا في خانة التحالف مع التنظيم الإرهابي وممارساته، حيث لم تختلف ممارسات هؤلاء المعفشين عن الممارسات الإرهابية، خاصة وأن ما يتم تعفيشه وسرقته من البيوت ليس من السهل أبداً تعويضه، في ظل ارتفاعات الأسعار، ومحدودية الدخل، بل وانعدامه غالباً بسبب ندرة فرص العمل، فبالكاد يستطيع أهالي المدينة تأمين مستلزمات الحياة المعيشية، في ظل حالة الفقر والإفقار التي يعاني منها المواطنون عموماً.

مشكلات متراكبة

مدينة السلمية استقطبت الكثير من النازحين إليها هرباً من الإرهاب الداعشي خلال السنوات الماضية، وخاصة من القرى والبلدات القريبة منها، مما فاقم العديد من المشكلات المتراكمة سابقاً، وخاصة على مستوى الخدمات، من شبكات مياه وكهرباء وصرف صحي، بالإضافة للقطاع الصحي والتعليمي، وواقع نقص المحروقات «غاز ومازوت وبنزين» وغيرها، ما جعل من حياتهم القاسية أكثر قسوة، ومن واقعهم المعيشي أكثر بؤساً وعوزاً، مع كل ما يخلفه ذلك من حالات فساد واستغلال، ويضاف إلى ذلك كله المعاناة المستمرة من واقع انفلات السلاح، والنتائج التي يتم حصدها سلباً من هذا الواقع في ظل المحسوبيات والاستقواء بالسلاح، ولتأتي أخيراً وقائع السرقات والتعفيش.

جحيم الاستغلال!

ما من شك بأن الاستهداف الإرهابي لمدينة السلمية لم ينقطع طيلة السنوات الماضية، إلا أن تزايده مؤخراً يعتبر مؤشراً على واقع تضييق الخناق على الإرهاب الماضي باتجاه الاندحار النهائي من كل بد، ليس من محيط مدينة السلمية فقط، بل ومن مجمل مناطق سيطرته تباعاً.

إلا أن الأهم بالنسبة لأهالي المدينة، هو أن يتم تضييق الخناق على هؤلاء المعفشين، كما على المستغلين كافة، وداعميهم ورعاتهم وحماتهم والمستفيدين منهم، ومحاسبتهم، والذين يعتبرون الوجه الآخر للإرهاب على مستوى الممارسات اليومية، والذين أحالوا حياة أهالي مدينة السلمية وقراها القريبة والبعيدة إلى جحيم.

مخيم الوافدين: المواصلات عامل مُفقر أيضاً!

معاناة المواصلات كانت وما زالت واحدة من أهم أوجه المعاناة بالنسبة للأهالي في مخيم الوافدين في القرب من دمشق.

■ مراسل قاسيون

هذا المخيم المكتظ، والذي يفتقد للكثير من الخدمات، كما يعاني من الكثير من نقص الاهتمام، غالباً ما يكون معزولاً عن العالم الخارجي، بسبب المواصلات وصعوباتها.

استغلال

المواصلات على الرغم من قلة وسائطها، تعمل لعدد محدود من الساعات يومياً، اعتباراً من الصباح وحتى الساعة الثالثة ظهراً فقط، مع الكثير من أوجه الاستغلال خلال هذه الساعات المحدودة.

الفترة الصباحية بالنسبة للسرافيس المخصصة لهذه المنطقة، غالباً ما تكون محجوزة إيجاراً، لصالح بعض المنشآت والمعامل، لنقل العاملين، وبالتالي يحرم سكان المخيم من التخديم بهذه السرافيس خلال الفترة الصباحية، وحتى قرابة الساعة العاشرة، أما القلة القليلة المتبقية دون عقود فيتم تحكم السائقين بالمواطنين على مستوى التسعيرة، فيتقاضون تعرفة أعلى من التسعيرة تحكماً واستغلالاً.

مصيبة ما بعد الظهر!

المشكلة الأعقد بالنسبة للأهالي هي انقطاع هذه الخدمة في فترة ما بعد الظهر، حيث يضطر غالبية العاملين من أهالي المخيم، الذين ينتهي دوامهم في الساعة الرابعة عصراً وما بعد، للاستعانة بوسائط نقل أخرى، مع مترتبات ذلك على مستوى التسعيرة المرتفعة التي يتقاضاها هؤلاء، حيث تصل التسعيرة بالتكسي للشخص الواحد إلى 500 ليرة، طبعاً مع الانتظار لحين اكتمال العدد، ناهيك عن المهاترات مع السائقين، والتي تصل أحياناً لحدود العراك، والامتناع عن الخدمة، وكذلك هي حال طلاب الجامعات من أبناء المخيم، الذين يقضون نصف عمرهم على الطرقات والمعاناة بها.

وهذا ضمناً، يعني أن كل من لديه عمل آخر، مسائي أو ليلي، بالإضافة لعمله بنتيجة الواقع الاقتصادي المعاشي، ربما يضطر لقضاء ليلته بعيداً عن بيته، أو ربما يضطر للاستغناء عن عمله، بنتيجة سوء المواصلات، والتكاليف المرتفعة التي يتكبدها بمقابلها.



عبء مادي مرهق

والنتيجة، أن مشكلة المواصلات بالنسبة لأهالي مخيم الوافدين، لا تقف عند حدود المعاناة وضياع الوقت، والجهد والتعب المرافق للانتظار الطويل، بل والأهم من ذلك هو: ما يتبع تلك المشكلة من أعباء مادية مرهقة، تنعكس سلباً على المستوى المعيشي المتردي أصلاً، ما يعني بالمحصلة أن مشكلة المواصلات أصبحت عاملاً مُفقراً مضافاً إلى جملة العوامل المفقرة، التي يعاني منها هؤلاء.

مطلب محق

أهالي مخيم الوافدين يطالبون بتأمينهم بباصات نقل داخلي من وإلى المخيم، على أن تعمل وفقاً لبرنامج ساعات الذروة، صباحاً ومساءً فقط، بالشكل الذي يؤمن لهم سهولة التنقل من وإلى دمشق، ويمنع عنهم الاستغلال الجائر بحقهم من قبل بعض السائقين.

فهل هذا بالكثير؟.

تشكل أصغر تقديرات حاجات التعافي وإعادة البناء في سورية 20 ضعف رقم الناتج الحالي المقدّر لسورية نهاية 2016 والبالغ: 15 مليار دولار.

التعويضات... حق للسوريين



أي: أننا إذا ما أردنا أن نستعين بالمقدرات المحلية للناتج الحالي، فإن عقدين من إنفاق الناتج استثماراً واستهلاكاً لن تكون قادرة على تعويض ما تراكم من خسارات تحتاج إلى تعويض! وهذا بفرض امتلاكنا التصرف بكامل ناتجنا المحلي في السنوات القادمة: ولم يغادر جزء منه للخارج كما كان يحصل سابقاً.

■ عشتار محمود

هذه الآجال الزمنية لا تناسب بالتأكيد حجم الكارثة الإنسانية السورية، ومستوى الحاجة إلى ترميم سريع لما هرب من عقود التنمية، وليس هذا فقط، بل إن إعادة الإعمار السورية إذا لم تتم بنجاح وبالوقت الملائم وبعملية نمو مضطردة ومستمرة فإن هذا يعني عدم الخروج من الأزمة السورية، لتعود وتطفو سريعاً على السطح مظاهر الفوضى والأزمة السياسية والعسكرية، إذا لم تحل الجوانب الاقتصادية –الاجتماعية بالشكل والوقت المناسبين.

«تدفيع» المجتمع الدولي

من هنا فإن قضية تأمين تمويل إعادة الإعمار وضمان المليارات الضرورية، من المجتمع الدولي هي واحدة من أهم عناوين المرحلة القادمة.

يبحث البعض في هذه المسألة بأكثر الطرق تقليدية، كأن تربط الإسكوا بين نجاح إعادة إعمار سورية وبين تدفق الاستثمار من الخليج! بينما يتلمس البعض الآخر المعضلات المترتبة على التمويل الدولي المسيس: فمن أين تأتي الأموال؟ وأين تصب؟ وعبر من تنفق؟ وهل تتمركز أم تتشتت؟ وهل تترافق بشروط أم لا؟ ومجموعة من المحددات تؤكد بأن مضمون وشكل التمويل، مسألة سياسية– اقتصادية، ستحدد لحد بعيد مضمون وشكل إعادة الإعمار، أي: ستحدد نجاح حل الأزمة السورية حلاً جدياً، أم تجعل مرحلة إعادة الإعمار، وهي المرحلة التالية من الحل، قائمة على «وضع رخو» ومضطرب قد يوقد النار والفوضى من جديد.

يتطلب نجاح إعادة الإعمار شكل تمويل يسمح ببناء نموذج ناجح، توزع فيه العوائد على حاجات استمرار النمو والتنمية الضرورين لعموم الشعب السوري، بينما فشله سيسببه بالدرجة الأولى النموذج العالمي السابق للتمويل، عندما «يتصدق» الممولون على وكلاء محددين ليرسخوا الولاءات، ويستثمروا سياسياً في قوى يدفعها المال نحو السلطة، فتضمن عودة المال للخارج أو تمركزه لدى مندوبي الممولين، وتمنعه عن ضرورات استقرار وتنمية سورية والسوريين..

على القوى السورية الوطنية أن تجنب سورية النموذج الثاني، نموذج التمويل عبر أمراء ووكلاء الحرب. بل علينا أن نحاول أن نضمن حقنا بالتمويل غير المشروط، وأن نحصل على مستحقات إعادة الإعمار بأقل التكاليف وأجدى الطرق وأكثرها عدالة، وإن كنا لن نستطيع تجنب الحاجة إلى مختلف أشكال التمويل، إلا أنه من الضروري أن نطالب قبل المنح والمساعدات بحقنا بالتعويض الضروري عن تجاوزات القانون الدولي الخارجية التي مورست بحق سورية، كما حصل في كل الحروب الكبرى عالمياً.

التعويضات.. حق قانوني

تضمنت اتفاقيات الهدن السياسية عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية على ضرورة التعويضات، بأن تقوم الدول المعتدية والمتسببة بالضرر بتعويض الدول المتضررة، وهذا ما حدث في حالات أخرى كتعويض العراق للكويت، وفي تعويض جنوب إفريقيا لأنغولا وغيرها، وهذا ما يضمنه القانون الدولي وينطبق على الحالة السورية ويستحقه السوريون.

فالدمار في سورية ناجم عن جملة أسباب تتحمل قوى سياسية سورية في الأطراف كلها جزءاً هاماً من المسؤولية عليها، إلا أن مسؤولية أطراف دولية وإقليمية عالية الأهمية في المساهمة بنقل الأزمة إلى مستواها العسكري الواسع، وزيادة استعار الحرب، بل وتمويل الإرهاب، مروراً بفرض العقوبات، ولكل ذلك دور هام في الخسائر المسجلة «أرقاماً دولارية»، والأهم في انعكاساتها بأوجه الكارثة الإنسانية السورية: فقراً وتشرداً وبطالة و...و...

إن سورية ووفق القانون الدولي يستحق لها تعويضات عن سنوات الحرب، بمقدار مساهمة أطراف دولية وإقليمية في خسائرها، وهو ما ينص عليه القانون الدولي: «كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية» سواء كان في عمل مقصود، أو في إغفال عن دور أطراف تتبع للدولة المسؤولة، كما ينص مضمون هذه المسؤولية على الجبر، أي: الالتزام بالجبر الكامل عن الخسارة الناجمة عن الفعل غير المشروع دولياً، بالرد أو التعويض أو الترضية. وفق ما ورد في وثائق لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة حول مسؤولية الدول– 2001.

من سيدفع؟!

ما هي المحددات التي تقول بأن الطرف الإقليمي أو الدولي المحدد قد ساهم في خسائر السوريين واستمرار حربهم واستعارها، وسط تعقيدات الأزمة السورية وأبعادها الداخلية والخارجية متعددة الأطراف؟!

لا بد أن المحددات توضع وفق القانون الدولي، وبالدلائل والإثباتات اللازمة لرفع الدعاوى دولياً. وذلك بإثبات إخلال الدولة الإقليمية أو الدولية بأحد الالتزامات المتواجدة في اتفاقيات جنيف 1949، أو في أحد بروتوكولاتها.

ولكننا نستطيع أولياً أن نحدد بالقول: أن الأطراف الإقليمية والدولية التي أسهمت في نقل الصراع إلى مستوى عسكري، عبر التدخل العسكري غير المباشر من خلال تمويل وتسليح أطراف خارج محددات الشرعية الدولية، أي: كل عمليات التمويل والتسليح والمساهمة العسكرية التي تمت خارج الاتفاقيات بين الدول رسمياً. هذا أولاً.

أما ثانياً: فالعمليات المتعلقة بتمويل أو تسهيل تمويل وإمداد وتجارة الإرهاب الدولي الذي حاول الاستيطان في سورية.

وثالثاً: هناك العقوبات الاقتصادية الأحادية على الشعب السوري التي لم تصدر عن قرارات دولية أممية، والتي أدت عملياً إلى عرقلة واسعة للاقتصاد السوري في ظروف صعبة، وساهمت برفع المستوى العام للأسعار، وبزيادة الفقر، وأتاحت الثراء للمتحكمين والقادرين على تجاوز هذه العقوبات والالتفاف عليها.

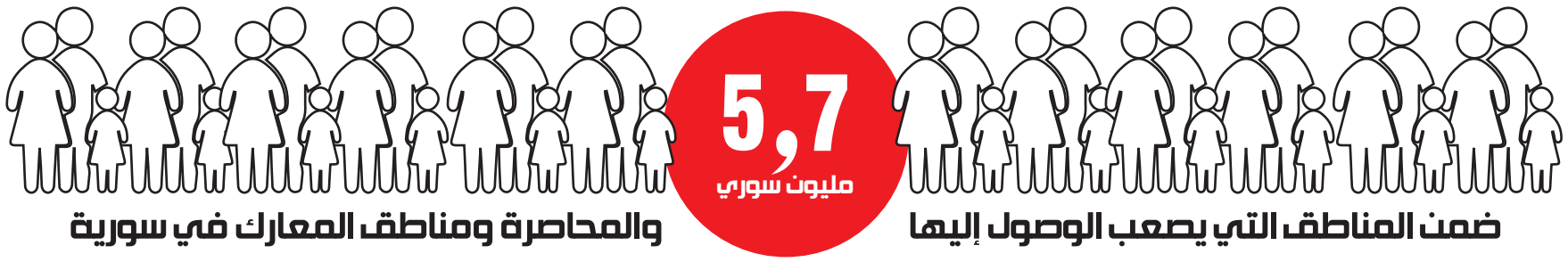
أصحاب المشروع المهزوم سياسياً ممن ساهموا في تسعير الأزمة السورية، عليهم أن يدفعوا ثمن ممارستهم غير الشرعية، وهذا لا يعني بأن قوى المال والنهب والتشدد المحلية في الطرفين كليهما لن تدفع ثمن أفعالها، بل على العكس فهؤلاء أوائل المنهزمين وأكبر الخاسرين، ولكن تحميلهم مسؤولياتهم هو أمر يحدده السوريون دون المجتمع الدولي، لترمم جراح السوريين ، ويعاد إعمار سورية بنموذج سوري، ينبذ مصالح قلة النهب، ويضمن أعلى نمو أعمق عدالة.

يعتبر موضوع التمويل المفصل الأول الأساسي في إعادة الإعمار وتأمين الدفعة الأولى الضرورية غير المشروطة للسوريين، هو حق يصونه القانون الدولي عبر التعويضات، ولكن الحق لا يستحق إذا لم نطالب به ونعمل لإثبات شرعيته، وهنا دور القوى الوطنية السورية التي عليها أن تنتزع حق السوريين بالتعويضات، بما يمنع ارتهان سورية للتمويل القادم لأمراء ووكلاء الحرب، ذاك الذي يضمن فشل إعادة الإعمار. وتستطيع هذه القوى أن تستند على التوزان الدولي والقوى الصاعدة التي تدعم نجاح إعادة بناء سورية واستقرارها، فإعادة الإعمار تتوازى من حيث الأهمية مع محاربة الإرهاب، والحل السياسي وتشكيل حكم توافقي مستقر. لأن بناء نموذج اقتصادي اجتماعي عادل في سورية هو ضمانة الحل الجدي والمستدام للأزمة السورية، وضمانة نجاح أول تجربة مكتملة لإطفاء الحرائق التي يوقدها ويسعّرها الغرب ومن يدور في فلكه.

في 5 أشهر...

3,5 مليون سوري من الحرب للهدن

نيسان- 2017



ضمن المناطق التي يصعب الوصول إليها

والمحاصرة ومناطق المعارك في سورية

أيلول- 2017

خرج من دائرة المعارك:



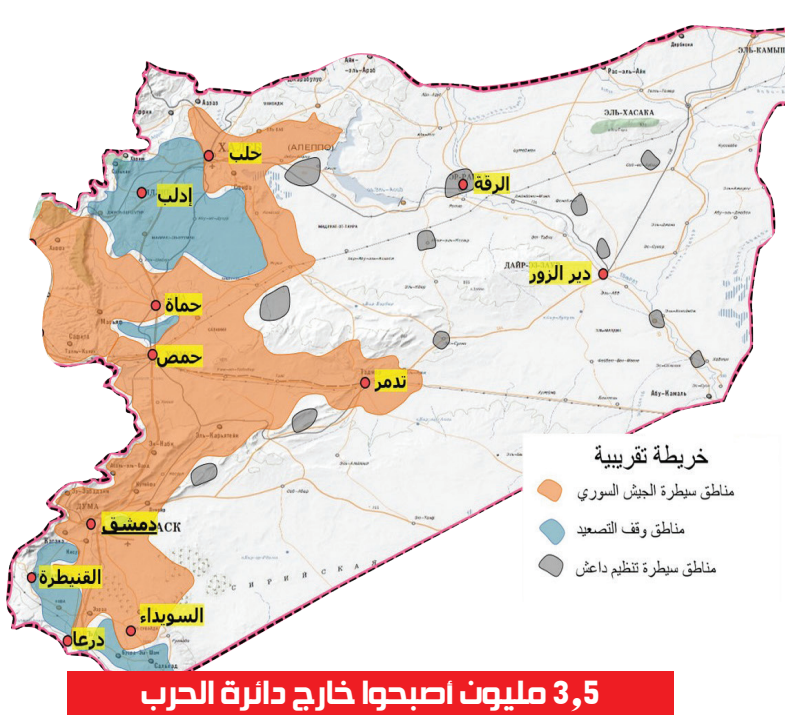
ريف دمشق



ريف حلب



أحياء دير الزور المحاصرة



3,5 مليون أصبحوا خارج دائرة الحرب



المنطقة الجنوبية منطقة خفض التوتر 1



بريف حمص منطقة خفض التوتر 2



غوطة دمشق منطقة خفض التوتر 3





في مناطق وجود الإرهاب



في إدلب وريفها



ما تبقى من مناطق سيطرة داعش في الرقة وريف دير الزور

*5,7 مليون: الرقم مبني على اعتبار الأمم المتحدة بأن 4,9 مليون نسمة موجودون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة في نيسان- 2017، مضافاً إليهم 1,7 مليون نسمة في إدلب وريفها، ومطروحاً منهم حوالي 900 ألف نسمة في محافظة الحسكة باعتبارها منطقة مغطاة بالمساعدات الإنسانية ومنطقة مستقرة أمنياً.

* 650 ألف: أشارت التقارير الدولية بأن حوالي 1,3 مليون نسمة في ريف دمشق نهاية عام 2016 كانوا يعتبرون ضمن المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة، 690 ألف منهم في الغوطة، والباقي موزع في مناطق الريف مثل التل- قدسيا- الهامة- الزبداني- مضايا- وادي بردى- عين الفيجة- خان الشيح وغيرها.

«سحب البساط الدولاري»...



مع بداية الشهر القادم، سيستطيع مصدرو النفط الخام العالمي أن يصدروا للصين نفطاً ويحصلوا على الذهب... أو بالأحرى أن يحصلوا على اليوان الصيني، الذي يستطيعون تبديله إن أرادوا بالذهب في كل من سوقي هونغ كونغ وشانغهاي.

■ ليلى نصر

أينما بحثت عن هذا الخبر الذي يبدو بسيطاً، فإنك سترى عناوين مثل: «مهاجمة الدولار– اللادولرة– نهاية البترودولار» وغيرها.

فما الذي فعلته الصين؟!

أصدرت الصين أوراقاً مالية رسمية، وهي عبارة عن عقود مستقبلية لشراء النفط ستصدر في سوق العقود الآجلة في شنغهاي. وهذا عملياً سيُدخل على سوق تسعير النفط لاعباً ثالثاً بعد أن كانت الغالبية العظمى من صفقات شراء النفط تسعر في سوقي غرب تكساس الوسيط، وسوق برنت البريطاني.

ولكن: هل التسعير فقط هو ما يهدد الدولار؟! بالتأكيد لا، فالمسألة أبعد من هذا...

تعني الخطوة الصينية عملياً أن سوق النفط الخام العالمي وآلاف مليارات الدولارات التي تدفع سنوياً في استيراده، ستتقلص، وستصبح كتلة هامة من الدولار المستخدم في تداول النفط عبر العالم فائضة، وتبحث عن زبائن آخرين ليتداولوها، بعد أن استغنى أكبر مستورد للنفط الخام عبر العالم – أي الصين– عن تبادل النفط بالدولار، أي نسبة 17،3% من سوق النفط الخام العالمي ستعمل دون الوسيط الدولاري.

ستتيح هذه العملية لمصدري النفط إلى الصين المعاقبين غربياً مثل روسيا وإيران، بأن يتجنبوا الدولار كوسيط وعملة تصدير، ويستخدموا اليوان مباشرة والدولتين تشكلان نسبة 20% من مصادر النفط الصينية، بينما ستتحفز الدول الأخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تؤمّن للصين نسبة 27% من حاجاتها النفطية كي تصدر نفطها وتقبض باليوان طالما أنه قابل للاستبدال بالذهب.

وتفتح هذه العملية الباب واسعاً أمام إنهاء ما بدأ منذ السبعينيات بربط النفط بالدولار، بعد أن أصبحت منظمة أوبك تسعر النفط بالدولار، وأصبحت كل عملية شراء أو بيع للنفط ومشتقاته عالمياً تتضمن عوائد مباشرة لأوراق الدولار المطبوعة في البنك الفيدرالي الأمريكي التي تأخذ قيمتها من هيمنتها على عملية تبادل البضائع عالمياً: النفط وغيره...

ولكن هل تهدد الخطوة الصينية فقط دور الدولار في سوق النفط العالمي؟!

بالطبع لا، بل إن هذه الخطوة تعتبر نقلة نوعية في معركة مفتوحة منذ مطلع القرن الحالي، حيث سبقها إعلان واضح لمجموعة دول البريكس بضرورة التبادل بالعملات المحلية، أو البحث عن عملات تبادل أخرى عدا عن الدولار، وسبقها سعي الصين الناجح إلى فرض عملتها كواحدة من عملات الاحتياط العالمي حيث نسبة 34% من البنوك المركزية عبر العالم أصبحت تفتح أرصدة باليوان الصيني، أي تستطيع أن تتبادل به مع الصين مباشرة..

أي أن المعركة مفتوحة مع الدولار على اعتباره عملية التبادل العالمية، أو باعتباره سلعة تلعب دور «المال العالمي»، أو «المعادل العام» عالمياً، فالقوى الصاعدة تريد وضوحاً أن تزيح الدولار كوسيط في تعاملاتها الإقليمية أولياً والدولية ثانياً..

الدولار أداة نهب عالمية

ولكن ألا تحتاج هذه الدول إلى وسيط عالمي، وإلى عملة تداول عالمية؟!

بالطبع تحتاج... كما يحتاج مجمل الاقتصاد العالمي لمعادل عام يتيح التبادل العالمي للسلع ولرأس المال وللعمل أيضاً. ولكن القوى الصاعدة تحتاج كما يحتاج كل الاقتصاد العالمي إلى التخلص من المعادل العام الحالي، وهو الدولار ومنظومته المالية التي تحولت إلى أكبر أداة استغلال عالمياً، منذ أن حولت الأوليغارشية المالية المهيمنة عالمياً، الدولار إلى سلعة هيمنة عالمية.

فالدولار هو عملة التبادل العالمي منذ عام 1947 والاتفاق في بريتون وودز على منظومة النقد العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي توجت الدولار في ظل قوة الاقتصاد الأمريكي، وكتلة الذهب الموجودة لدى الولايات المتحدة، وحاجة الاقتصاد العالمي في حينها إلى إعادة تقسيم العمل دولياً، وإعادة تقاسم مناطق النفوذ، عبر تصدير رأس المال في ظل انتعاش ما بعد الحرب، والتزم الامريكيون حتى السبعينيات بمبادلة الدولار بالذهب، ثم تخلوا عن هذا وأطلقوا المطبعة الأمريكية لتضخ الدولار المحمي بالطلب عليه والحاجة العالمية لعملة تداول قوية ومحمية بوزن كالوزن الاقتصادي والعسكري والسياسي للولايات المتحدة الامريكية. وتمادت هذه العملية في الثمانينيات وفي التسعينيات مع هيمنة القطب الواحد عالمياً، وأصبحت الأوليغارشية المالية في الفيدرالي الأمريكي تتحكم بعملية طباعة النقود الوطنية عبر العالم وتربطها باحتياطيات العملات الصعبة وبمقدمتها الدولار، وأصبح إنتاج المال من المال هو مصدر الربح الاستثنائي فمن تكلفة لورقة الدولار 4 سنت يملك الفيدرالي ورقة قيمتها 100 دولار، حتى ظن البعض بأن هذه السلعة «الدولار الأخضر» خارجة عن قوانين العرض والطلب، وبدأ توسع وظهور المشتقات المالية وتعمق ربط منظومة الاقتصاد العالمي بالمنظومة المالية والمصرفية والتي مركزها في واشنطن.

الأوليغارشية المالية الفاسدة والمهيمنة عالمياً تعلم علم اليقين بأن هذه القوى الاقتصادية الصاعدة ستسعى للتخلص من هذا الاستغلال المالي وتحاول أن تطور علاقات التعاون وأدوات التبادل المالي المحلي

القوى الصاعدة وأتاوات الدولار

عملياً تحول هذا المعادل العام إلى عبء على الجميع، وتحديداً لدى القوى الاقتصادية الصاعدة ودول الأطراف عموماً التي تتحمل استغلال مضاعف، من قوانين التبادل اللامتكافئ التي تجعل الناتج ينتقل من الأطراف إلى المركز «ولا مجال لتفصيلها جميعاً هنا» مضافاً إليها «ريع الدولار»، أي أن كل نشاط اقتصادي عالمي أو بيني تقوم به، بتجارة البضائع أو حركة رؤوس الأموال أو الاقتراض أو... إلخ عليها أن تدفع أتاوة لمنظومة المال العالمية التي تطبع الدولار مقابله، لأنها ملزمة بالتعامل بالدولار كوسيط عالمي، وملزمة بشراء الدولار لتقوم بهذه العمليات كلها!

وفي هذا الإلزام حصة منهوبة من الدخل المنتج في هذه الدول، ومنقولة إلى المركز المالي الغربي المهيمن على وساطة التداول العالمي.

ولكن الأوليغارشية المالية الفاسدة والمهيمنة عالمياً تعلم علم اليقين بأن هذه القوى الاقتصادية الصاعدة ستسعى للتخلص من هذا الاستغلال المالي، وتحاول أن تطور علاقات التعاون وأدوات التبادل المالي المحلي، وتعلم كذلك بأن كل خطوة أو إعلان يحاول أن يستبدل الدولار بأدوات أخرى، يهدد بانكشاف كتلة الدولار والمشتقات المالية الفائضة عالمياً، أي أن جزءاً هاماً منها قد يصبح أوراقاً لا تجد من يطلبها فتفقد قيمتها، وهذا قد يعرّض سوق الدولار والمشتقات المالية العالمية لأزمة عاصفة من انخفاض القيم والانهيارات، فالفقاعة المستمرة بالتضخم تثقبها الصين بسحب سوق النفط ومبادلته باليوان الذهبي.

الصينيون يعون تماماً أنهم بهذه الضربة القوية المتمثلة بمبادلة النفط باليوان وبالذهب، يعلنون نهاية «مرحلة التحضير» المنطلقة منذ بداية الألفية لإزاحة الدولار، وبداية «مرحلة الفعل»... البساط يسحب من تحت الدولار العالمي، وسيتراجع الربح الاستثنائي المنهوب عبر الدولار من الإنتاج العالمي بحدة، والذي كان يتدفق على نخبة الامبريالية العالمية في واشنطن من كل عمليات التبادل التي كانت تستخدم الدولار.

خسائر التعليم بعد ست سنوات من الأزمة



تضرر القطاع التعليمي في سورية بشكل كبير خلال سنوات الأزمة، من خلال الضرر والدمار الذي لحق بالبنى التحتية التعليمية، بالإضافة إلى خسارة الكثير من كوادره في مختلف المراحل، فضلاً عن ارتفاع معدل التسرب وتأرجح معدل حضور الطلاب في المدارس، نتيجة المخاطر الأمنية، وتدهور الوضع المعيشي للأسر السورية، بالإضافة إلى ظروف الهجرة والنزوح.

1,7 مليون طفل خارج المدرسة

تشير تقديرات الأمم المتحدة أنه وحتى عام 2016 كان هناك أكثر من 1,7 مليون طفل بين عمر 5 و17 سنة خارج المدرسة، وأن 1,3 مليون طفل آخرين كانوا معرضين لخطر التسرب، نتيجة ظروف الأزمة من هجرة ونزوح بالإضافة إلى تدهور للأوضاع الأمنية والمعيشية، حيث إن الكثير من العائلات لم تعد قادرة على تحمل تكاليف العملية التعليمية من جهة، وبعضها الآخر اضطرت إلى إرسال أطفالها إلى سوق العمل لتأمين مصدر دخل إضافي، ففي دول الجوار يوجد أكثر من 600 ألف طفل سوري لا يحصلون على التعليم، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف الأطفال اللاجئين في سن الدراسة البالغ عددهم 1,5 مليون طفل في دول تركيا، لبنان والأردن لم يكونوا في التعليم الرسمي عام 2015، وفي لبنان وحدها أكثر من نصف الأطفال السوريين اللاجئين بسن الدراسة والبالغ عددهم 500 ألف تقريباً، لا يحصلون على تعليم رسمي، تعترف به الحكومة اللبنانية، حيث إن الدخل المحدود لعائلاتهم بالإضافة إلى تعقيدات الإجراءات الرسمية للإقامة تبقيهم خارج المدارس. ورغم تضرر العملية التعليمية بشكل كبير بسبب الأزمة، إلا أن سورية لا تزال خارج أعلى عشر دول بمعدلات التسرب خلال المرحلة الابتدائية.

ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2009 كان معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في سورية 93% وهو معدل أعلى من المعدل المتوسط للدول متوسطة الدخل، والذي يساوي 90%، وأن معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية كان 67% وهو معدل يعتبر أعلى من المعدل المتوسط في المنطقة. بينما التفاوتات في معدلات الالتحاق بين الجنسين كانت هامشية ولا تذكر.

53% من المنشآت التعليمية خارجة عن العمل

خلال سنوات الأزمة تعرضت المدارس في أنحاء سورية جميعها إلى الكثير من الاعتداءات والضربات العسكرية، والمقدرة بحوالي 4000 هجوم، كما تم تحويل استخدام العديد من المدارس لتصبح إما مراكز إيواء للنازحين أو مراكز عسكرية، فمن أصل 21 ألف مدرسة حكومية في أرجاء البلاد، تحولت حوالي 243 مدرسة إلى مراكز إيواء في العاصمة دمشق والمحافظات الآمنة، حسب معلومات صادرة عن وزارة التربية.

الاعتداءات التي تعرضت لها المنشآت التعليمية، أدت إلى دمار كلي لبعضها، وضرر جزئي لبعضها الآخر، وأكثر المنشآت التعليمية ضرراً هي المدارس الثانوية التي شكلت نسبة 14,7% من مجمل المرافق التعليمية المتضرر كلياً، والمعاهد المهنية بنسبة 14,5%، بينما بقيت معظم المدارس الابتدائية والجامعات سليمة.

جغرافياً، كانت المرافق التعليمية في حلب هي الأكثر تضرراً، حيث دُمّر حوالي 49 مركزاً تعليمياً بشكل كامل، يليها درعا بـ21 مركزاً تعليمياً مدمراً، ومن ثم الرقة حوالي 7 مراكز مدمرة كلياً، بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل دير الزور، كوباني، دوما وغيرها والتي تدمرت فيها حوالي أربعةً أو خمسةً مراكز تعليمية فقط، بينما محافظات إدلب وحماة لم يدُمّر أي مركز تعليمي فيها بشكل كامل حسب تقرير صادر عن البنك الدولي. وبشكل عام تشير التقديرات إلى أن 57% من المنشآت التعليمية لاتزال تعمل في سورية.

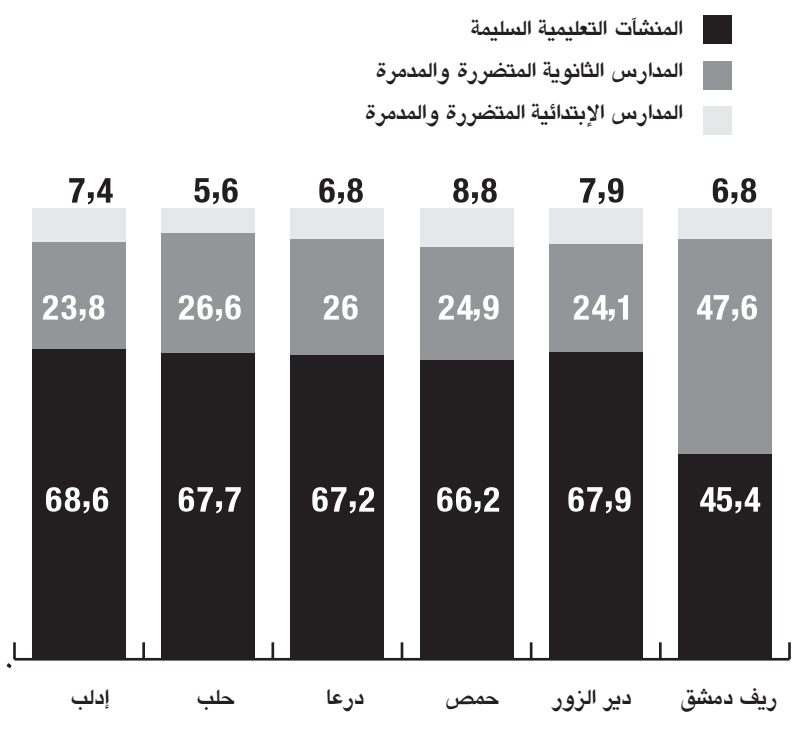
من ناحية أخرى، فإن العديد من المدارس في أنحاء سورية المختلفة تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والماء والصرف الصحي. بالإضافة إلى مشكلة عدم التوزيع المتناسب للطلاب بين المدارس، فبعض المدارس تشهد ازدحاماً بعدد الطلاب مثل مدارس إدلب، بينما في محافظات أخرى فإن المدارس غير مستغلة بشكل كامل بسبب النزوح والحركة. وحسب التقديرات فإنه في أربع محافظات وهي حلب، إدلب، الرقة ودير الزور حوالي 53% من المنشآت التعليمية دُمّرت بشكل جزئي بينما 10% منها دمر بشكل كامل.

أكثر من 50 مليار ليرة خسائر التعليم

قدرت وزارة التربية تكلفة الخسائر المادية للقطاع التعليمي في سورية حتى عام 2015 بحوالي 50 مليار ليرة، والتي تشمل أكثر من 2445 مدرسة تعرضت لأضرار جزئية أو كلية. وبشكل عام فإن خسائر التعليم في سورية أوسع وأعمق أثراً من الخسائر بالبنية التحتية، وأحد جوانبها هو: وجود خسائر في الكوادر التعليمية من خلال هجرة الكثير من المعلمين، والذين لا توجد أرقام رسمية تقدر عددهم من جهة، بالإضافة إلى تقديرات تفيد بوجود خسائر في الأرواح البشرية للعاملين في قطاع التعليم بسبب الظروف الأمنية في بعض المناطق وتعرضهم للخطر مع بقائهم على رأس عملهم، حيث فقد أكثر من 171 مدرساً وعاملاً تربوياً حياتهم، بالإضافة إلى أكثر من 92 مدرساً وعاملاً تربوياً تعرضوا للخطف في معظم المحافظات.

بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بتلقي الطلاب لمناهج غير رسمية في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، الأمر الذي يحمل جوانب خطيرة، كذلك مشكلة الأطفال غير المسجلين والمهجرين، ورغم أن الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية بقبول الطلاب الذين تم تهجيرهم في المدارس الرسمية بعد عرضهم على لجنة سبر معلومات، للتأكد من المستوى المعرفي لهم، ووضعهم في الصف المناسب دون أية وثائق رسمية، بالإضافة إلى قبول طلاب الثانوي بشكل شرطي حتى يتم استكمال أوراقهم، قد خفف من أزمة الأطفال المهجرين للالتحاق بالعملية التعليمية، إلّا أن الكثير من التغييرات الجذرية وأهمها تحسين الوضع المعيشي لمجمل الأسر السورية يبقى الأساس الداعم لقدرة السوريين على التعلم كحاجة أساسية.

المنشآت التعليمية في ست محافظات - %



وجدتها

■ د. عروب المصري



بعث الكربون الميت

اكتسبت دراسة النظم البيئية بعداً جديداً بعد التغيرات العاصفة التي تحيط بالبيئة في الفترة الراهنة، والناجمة عن تخطي التلوث حدوداً كان من الممكن تجاوزها سابقاً.

حيث تخطت البشرية حدوداً أساسية أحدها الاحترار العالمي، وما نجم عنه من تغير مناخي، ويبدو أن الرأسمالية هي المسؤول الأساسي عن ذلك حيث إن التغيرات تضع وجود الجنس البشري في خطر، وحيث إن ارتباط الوجود الحضاري التاريخي للبشر ارتبط مع عصر الهولوسين والتغيرات المناخية التي تنقلنا إلى عصر جديد غير ملائم لوجود الحضارة البشرية ككل.

ويبدو من واجبنا المحافظة على عصر الهولوسين لأطول فترة ممكنة، حيث إن هناك تسعة شروط إن تجاوزناها فسنصبح في منطقة غير معروفة بالنسبة لوجودنا الإنساني.

أحد هذه الشروط: كمية ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وفي نظرة إلى الخلف عبر الهولوسين وحتى العصر الجليدي، كان ثاني أكسيد الكربون ضمن حدود ضيقة بشدة لم تتجاوز 340–350جزء بالمليون وحداً أدنى 260 جزء بالمليون حيث في الحدود الدنيا يكون المناخ بارداً جداً في الحدود العليا يكون المناخ حاراً جداً، ونحن الآن في منطقة ما فوق 400 جزء بالمليون، وهي أعلى من أي وقت منذ نشوء البشر أي: ما يقارب خمسة ملايين من السنوات.

أي: إننا الآن فعلياً في نطاق غير مسبوق، لكن كيف حصل ذلك؟

إنه نتيجة لنظام اقتصادي يعتمد على الاستخدام العالي للطاقة «والطاقة الأحفورية على وجه الخصوص» وهو ما بدأ مع بداية الثورة الصناعية منذ حوالي 1790 ووصل منذ منتصف الأربعينات والخمسينات في القرن الماضي إلى مستويات متسارعة جداً مع استخدام النفط في الطاقة، وفي منتجات أخرى كالأسمدة والبلاستيك وغيره، حتى وصلنا إلى ما يمكن تسميته بالاقتصاد الأحفوري المعتمد على الكربون المدفون، الذي وجد في الأرض منذ ملايين السنين وبثه في الغلاف الجوي ليس عبر ملايين السنين، بل عبر بضعة عقود، مما سبب انحرافاً مفاجئاً وخللاً في التوازن بين المجتمع البشري والغلاف الجوي من حولنا.

aroub@kassioun.org

الفكرة كقوة مادية



تكمن قدرة الفكر العلمي الذي تقدمه الماركسية في كونه قادراً على الوعي بقوانين الواقع، ما يمده بالقدرة على الفعل فيه. بناء على هذه المنهجية عالجت القوى والتنظيمات الثورية«التغييرية» علاقة الفكر بالواقع من الناحية السياسية وعكستها في برامجها السياسية لتقديم الحلول العملية للمهام المطروحة على الشعوب حسب المراحل التاريخية المختلفة.

■ محمد المعوش

لكن إجمالاً تركزت قوة هذه المنهجية وأيديولوجيتها سابقاً على النفاذ إلى وعي القوى المقهورة في مجال تقديم الحلول لتناقضات اتسمت في المرحلة الماضية بجانبها المعيشي المادي المباشر من حياة الشعوب، إن كان احتلالاً أو استغلالاً جسدياً أو فقراً أو ظروف حياة يومية ملموسة. وهذا يشكل دليلاً على أن الفكرة قادرة على أن تكون قوة مادية كما تعتبر الماركسية، «حين تصير نفسها جمهوراً» كما اعتبر ماركس.

الجانب المعنوي

لكنّ جانباً مهماً من الفكرة أعلاه يظهر عندما يصبح وعي الشعوب متضمناً تناقضات جديدة، أشير إليها في المرحلة الراهنة على أنها تنتمي إلى الجانب المعنوي من حياة الشعوب وطموحها لنمط حياة ككل، فيه تتأكد إنتاجيتها وقيمتها الاجتماعية ليس بالمعنى الدفاعي، أي: رفض انتقاص الكرامة أو الإذلال، بل إيجابياً في قدرتها على الإنتاج والإبداع وأن تجد المعنى من وجودها.

توسيع القدرة على الفعل

الجانب المهم يكمن في أنّ توسيع قدرة الفكرة على الفعل في الواقع هي في قدرتها على أن تؤمن للمشروع الاجتماعي قدرته على الصمود، وليس فقط على تحققه الأولي، على أساس الوعد بالرؤية المستقبلية التي لامست حالة الشعوب، التي هي نفسها غير قادرة على القبض عليها بسبب تعقيدات الربط ما بين صراعات الأفراد المعنوية كأفراد«التي هي صراعات عامة اجتماعية وليست فردية في وجودها» بارتباطها بالتنظيم الاجتماعي وقوانينه غير الواضحة للعين اليومية، أي: عندما تعطي هذه الفكرة المستقبلية الأداة في فهم العجز الحالي أولاً عن حل المعاناة، وهو ما تجهد الشعوب بصعوبة إلى تفسيره وكأنها تلهث بكامل رئتيها ونَفَسها الطويل لكي تتحمل فشل محاولاتها إشباع حاجاتها وطموحها المعنوي، ليس فقط بسبب الظروف الاقتصادية التي تعارض أية محاولة للحل، بل كذلك لفشل الحلول الليبرالية التي قدمتها الرأسمالية كصورة «للنجاح» الفردي.

للفرد أن «يغتسل بوعد أن الإنسان جميل حر» كما عبر الشهيد حسن حمدان«مهدي عامل»

تفاعل ثنائي الاتجاه

هنا يمكن الانتقال إلى فكرة نظرية طالما ووجهت الماركسية أنها تقدم عكسها، أي: عدم اعتبار أي دور للبنية الفوقية في التأثير بالبنية التحتية الاقتصادية للنظام الاجتماعي، مع أن الماركسية لم تقل أبداً بأحادية تأثير القاعدة الاقتصادية الأحادي الجانب على البنية الفوقية. على هذا الأساس يمكن للبنية الفوقية الثقافية «الفنون الحقوق الأيديولوجيا...» أن تفعل في البنية التحتية بشكل يمكن له التقدم في جوانب محددة، لكي يتقدم، وتحقق ما هو في القاعدة الاقتصادية ممكن، ويتحقق بفعل الضرورة.

استباق الواقع

هذا لا يعني البتة أن الوعي ليس انعكاساً للواقع ومنفصلاً عنه، بل هو تأكيد على كونه انعكاساً غير سلبي، حيث إن ما يمكن للبنية الفوقية أن تعكسه هو الجانب من التناقض في صراع النقيضين حيث يصارع الجديد لكي يولد، الجديد الممكن في تناقضات تحمل فيها جواب حلها، وحمل الأيديولوجيا وبشكل واع لهذا الجديد الممكن في عينها النظرية يعني: أنها استبقت الواقع ومهدت له في الوعي.

زوال التناقض الاجتماعي

ليس هذا بالجديد، ولكن إبرازه نابع من ضرورة سياسية في هذه المرحلة بشكل أوضح من سابقاتها، وهي التي قيل فيها أن يوم تحقق مستوى من العدالة في المجتمع كما الاتحاد السوفيتي، فإن الشعب سينفض عن الحياة العامة وسيصير كسولاً لأنه شبع! هنا يبرز دور التناقض الذي ما زال فاعلاً في بنية المجتمع ولكن انتقاله النسبي من شكل إلى آخر لا يعني زواله الاجتماعي.

للتكثيف، إن البنية الفوقية أو لجوانب منها يمكن أن تحمل ثقلاً وازناً إلى جانب التغيير في القاعدة الاقتصادية، ليس فقط في كونها ستتأثر موضوعياً بالتحولات المادية في العلاقات الاجتماعية، ولكن في كونها في مرحلة التنظيم الواعي أن تتقدم هذه العلاقات المادية نسبياً، لتكون مساعداً على صمود التجربة المبنية لمدها بالطاقة والزخم، عندما يتم حل قضايا ملحة وتحصل حالة رضى اجتماعي معين يخف فيها الزخم، هذا في الظاهر، أما الضمني فإن عدم رضى جديد سيكون قد بدأ بالتشكل، ولا مجال للشك اليوم أن كل مستويات عدم الرضى فاعلة في أعلى حالاتها.

الإرادة تنبع من فكرة في الأفق، ترفع قدرات الفرد على التحمل والصمود والمواجهة، فليس كل ذلك شعارات، بل أثبت إمكانه، وللفرد أن «يغتسل بوعد أن الإنسان جميل حر» كما عبر الشهيد حسن حمدان«مهدي عامل».

بورما: المعركة بعيداً عن «البوذيين والإسلام»

في وقتٍ كان يحصي العالم الغربي خساراته الجديدة التي حملتها قمة «بريكس» في مدينة شيامن الصينية، كانت تصريحات الساسة الدوليين وتقارير الإعلام بشتى اتجاهاته تنصبُّ على أعمال العنف التي يشهدها إقليم راخين غرب دولة ميانمار «المعروفة أيضاً باسمها القديم: بورما»، في سياق محاولاتٍ محمومة لإبراز صورة محددة عن طبيعة الصراع الجاري هناك.





■ أحمد الرز

تحظى ميانمار «جنوب شرق آسيا» بموقع جغرافي حساس جعل منها عرضة للتدخلات الأجنبية – السياسية والعسكرية– منذ انفصالها عن مستعمرة الهند إبان الاحتلال البريطاني عام 1937 وحتى اليوم، حيث يتمتع نصفها الشمالي بحدود واسعة مع كل من الصين شرقاً والهند غرباً، وتعتبر أراضيها منفذاً احتياطياً للصين نحو المحيط الهندي في حال إغلاق مضيق ملقا «بين ماليزيا وإندونيسيا».

أعمال عنف... حملات التضامن

تعارك معظم وسائل الإعلام العربية – بقصد أو دونه– من أجل تثبيت صورة واحدة للعنف في بورما: هنالك نظام وجيش مركزي بورمي يرتكب المجازر بحق أقلية الروهينغا المسلمة. وعلى هذه الأرضية، فإن ما يجري في بورما – حسب «وصفة» وسائل الإعلام هذه– هو «تطهير عرقي يرتكبه جيش بورما البوذي بحق مسلمي جماعة الروهينغا على خلفية عنصرية».

رغم وجود تجاوزات ترتكبها الحكومة البورمية خلال عمليات القتال الجارية في البلاد، إلا أن حملة تزوير واسعة تجري بشكل حثيث، استخدمت خلالها مئات الصور لضحايا الزلازل في شرق آسيا ولضحايا التعذيب من أعضاء الحزب الشيوعي الهندي «الماوي» ولعمليات حرق جثث ضحايا الفيضانات والكوارث الطبيعية.. إلخ، ونسبت إلى بورما.

ما نقوله هنا ليس نفياً لوجود أحداث في البلاد، لكن ما ينبغي لفت الانتباه إليه هو أن ما يصوره الإعلام – مسلحاً بعشرات التقارير «القلقة» من قبل «هيومان رايتس ووتش» وتفرعاتها في العالم– بعيد تماماً عما يجري هناك.

إقليم راخين والروهينغا

لنبدأ من المسألة التي يجري التركيز عليها اليوم، وهي إقليم راخين في جنوب غرب البلاد. وإذا أردنا الحديث بمنطق وسائل الإعلام، فإن أغلبية المواطنين البورميين القاطنين في هذا الإقليم هم من «أقلية» الروهينغا المسلمة، التي حرمت من جزء كبير من حقوقها، بما في ذلك قيام الحكومة البورمية المدعومة بريطانياً بسحب الجنسية من مواطني الإقليم في عام 1974، ومرة أخرى في عام 1982، ما قاد إلى تأجيج الفالق الديني بين «بوذيي بورما» من جهة، و«مسلمي الروهينغا» الذين وقعت بعض تمثيلاتهم السياسية والعسكرية فريسة للوعود البريطانية بدعم انفصال الروهينغا.

في إقليم راخين، ثمة تنظيمات مسلحة متشددة بدأت نواها الأولى بالتشكل في مطلع القرن الحالي، وأخذت عملياتها العسكرية تتصاعد بشدة – بدعمٍ مالي سعودي– ابتداءً من عام 2006، وبحملة إعلامية شبيهة بالتي تجري اليوم، ما دفع الأمور نحو الحشد الغربي في مجلس الأمن ومحاولة الولايات المتحدة إصدار قرار يقضي بالتدخل العسكري، لولا الفيتو الصيني– الروسي المشترك في عام 2007.

انعطاف غير محسوب

مع وصول الكتلة البرلمانية المعارضة للنظام البورمي – والمدعومة أمريكياً– إلى سدة السلطة في عام 2012، عمَّ هدوءٌ نسبي على جبهات القتال في البلاد، واختفى إلى حد بعيد سيل الصور والتقارير الإعلامية عن عمليات العنف في بورما، لكن ما لم يكن في حسبان الإدارة الأمريكية على ما يبدو هو أن يتجه الرئيس تين كياو، ورئيسة الوزراء، أون سان تشي(*)، واللذان وصلا إلى السلطة في نيسان من العام الماضي، للإصغاء إلى مطالب بعض الجنرالات العسكريين ومسؤولين كبار في جهاز الدولة، بتحسين العلاقات مع كل من الصين وروسيا، وهو ما انعكس في الزيارات المتبادلة، وفي وقوف الصين كمدافعٍ أساسي ضد محاولات التدخل العسكري في بورما التي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا اليوم على نحو شرس، في جلسات مجلس الأمن التي لا يغطيها الإعلام العربي عادة.

في الخامس والعشرين من الشهر الفائت، تصاعد العنف إلى مستويات غير مسبوقة، حيث قامت عدد من الفصائل المحسوبة على الروهينغا، والمنبوذة حتى من قبل الروهينغيين أنفسهم، بالهجوم على أكثر من 20 نقطة تفتيش للشرطة البورمية، ما أدى إلى سقوط أكثر من 75 قتيلاً، واستدعى عملية أمنية مقابلة أعلنت السلطة فيها أنها اتخذت قراراً بـ«تجفيف تجمعات هذه الفصائل»، ما جرف الأمور أيضاً نحو الأسوأ، وأدى إلى موجات جماعية للهجرة نحو بنغلادش.

الملفت في الأمر هو أن حالة إقليم راخين ذاتها تتكرر في إقليم كاشين شمالاً، حيث يستعر القتال بين الجيش البورمي، وما يسمى بـ«جيش استقلال كاشين المسيحي» الذي ينادي بالانفصال، ويخوض حرباً في هذا الاتجاه، وهي حالة مرشحة للتصاعد خلال المرحلة المقبلة.

قد تكون مشاعر التعاطف والتضامن مع ضحايا بورما مؤشراً صحياً على أن اللعبة الإعلامية لم تصل إلى مبتغاها الأخير في تبليد المشاعر الإنسانية أمام صور العنف اليومية التي نراها. لكن هنالك ما هو أخطر، وهو توظيف الغرب لهذه المشاعر تحديداً من أجل إخفاء طبيعة المعركة الاستراتيجية التي يخوضها مستخدماً أدواتها كلها، العسكرية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والإعلامية.. وبدلاً من أن تصبح هذه المشاعر سلاحاً نفسياً وروحياً في يد الشعوب ضد محاولات تقسيمها غربياً، تغدو أداة فعالة لتأليبها ضد بعضها البعض.

الصين هدف المنظومة العالمية

يكاد لا يخلو تحليل استراتيجي غربي من الحديث عن ضرورة تطويق الخصوم الاستراتيجيين للولايات المتحدة في الفضاء الأوراسي، وتحديداً تخوم الخصمين الروسي والصيني. من هذا المنطلق، تصبح الدول المحاذية للثلاثي الروسي الصيني الهندي نقاطاً مرشحة للتوتر، وهذا ما يفسر المحاولات المحمومة لتعميم «قوس «ستان» المتوتر» في آسيا الوسطى، والممتد من كازاخستان شمالاً حتى باكستان جنوباً، وإذا ما أضفنا عامل التوتر في بورما، ومنطقة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان، والأزمة في شبه الجزيرة الكورية، يمكن القول: إن مشروعاً لتطويق الصين وحلفائها بعدد من بؤر التوتر الجاهزة للاشتعال يمضي قدماً إلى الأمام في جدول الأعمال الغربي، لكن انفجارها وطريقة حلها ستحدد فقط وفقاً لموازين القوى الدولية الجديدة التي تتلقى فيها المنظومة الغربية الهزيمة تلو الأخرى.

ما يجري في بورما وفي غيرها من الدول الواقعة في المجال الأوراسي، من تأجيج للصراعات الثانوية «القومية، والدينية، والإثنية...إلخ» التي كانت طوال الفترة الماضية ثغرات يدخل عبرها الغرب مستثمراً فيها وعابثاً بوحدة شعوبها، يستدعي اليوم قراءة واقع المنطقة ككلٍّ واحد مستهدف، لا ككيانات «متصارعة تاريخياً» وفق الفكرة التي يريدنا الغرب أن نهضمها وتصبح من بديهيات حياتنا.

■ *أون سان تشي: جرى منحها أكثر من 12 وسام وجائزة أمريكية وأوروبية، منها جائزة «نوبل للسلام» في عام 1991، وبعد التقارب المتردد مع روسيا والصين، تتعالى أصوات المنظمات المطالبة بسحب الجائزة منها.

بنجاح جديد، أجرت كوريا الديمقراطية اختباراً حديثاً للصواريخ الباليستية وللقنبلة الهيدروجينية، وأعلنت في الـ3 من الشهر الجاري، أنها طوَّرت رأساً هيدروجينية تتميز بقوة تدميرية كبيرة، يمكن تركيبها على الصواريخ الباليستية، مؤكدة أن «جميع مكونات الرأس الهيدروجينية صنعت في البلاد وهي سلاح ذري حراري متعدد الوظائف يتميز بقوة تفجيرية مدمرة، ويمكن تفجيرها على ارتفاعات عالية».

«طهران ثانية» تلوح في الأفق



رغم الرفض التام الذي أبدته كلّ من الصين وروسيا للتجربة الكورية، تعتمد بيونغ يانغ على التأكيد بأنه رغم الموقف الروسي الصيني الرافض للتجربة، ولا سيما أن تداعياتها تمثلت بنشر نظام دفاع صاروخي أمريكي في كوريا الجنوبية، فإن البلدين كليهما سيدفعان سير الأمور في اتجاه مناقشة الوضع الكوري عموماً، ولن يسمحا بحدوث حرب كبيرة.

■ سعد خطار

كوريا تبحث عن أمنها

بمجرد أن بيونغ يانغ قامت بإطلاق صاروخ جديد، فهي بذلك أظهرت أن ضرب قاعدة «غوام» – حيث توجد القاذفات الاستراتيجية الأمريكية– ليس مجرد خداع أو تهديد. وفي حال انتقال الصراع إلى مرحلة ساخنة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم وحدها بضرب المنشآت العسكرية لكوريا الديمقراطية.

وقد هدأ هذا التهديد الولايات المتحدة وخفف حدة التوتر. فالآن أثبتت بيونغ يانغ أن هذه الضربة ممكنة تماماً من الناحية الفنية. ووفقاً للمعلومات الأولية، فإن الصاروخ قد حلق نحو 2,7 ألف كيلو متر، بالقدر الذي يحتاجه للوصول إلى غوام: لقد أظهرت كوريا للعالم عزمها في إكمال ترسانة نووية كاملة التجهيز النووي بنجاح، منطلقة من أنها «الفرصة الوحيدة لجعل الولايات المتحدة وحلفائها يحترمون سيادتنا».

ردود الفعل الدولية

استغلت واشنطن الفرصة لرفع منسوب التلويح بالعسكرة في شرق آسيا، ولتعزيز حضورها العسكري هي بالذات في تلك المنطقة. فمع الساعات الأولى للإعلان عن التجربة الكورية، أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الكوري الجنوبي، مون جيه–إن أنه وافق على قرار لتوريد أسلحة لسيئول «بمليارات الدولارات»، وعلى رفع القيود عن جميع الرؤوس الحربية للصواريخ المنشورة في كوريا الجنوبية.

وفي إطار التباينات الجديدة بين واشنطن وبرلين، أدانت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التجربة النووية الأخيرة لكوريا الديمقراطية، ودعا الأمم المتحدة للاتفاق بسرعة لفرض عقوبات أشد صرامة ضد بيونغ يانغ، ليتبيَّن أن الموقف الألماني – وإن كان يؤيد فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية على بيونغ يانغ– إلا أنه أقرب إلى الموقف الروسي الصيني الداعي إلى حلّ الأزمة سلمياً، دون اللجوء إلى الخيارات العسكرية.

خارطة طريق موسكو- بكين

لم يَحِد الموقف الروسي– الصيني عن ثوابته التي التزم بها منذ ما قبل التجربة الكورية الجديدة، والتي تصرُّ على ضرورة حل الأزمة في شبه الجزيرة حلاً سياسياً دبلوماسياً، ورفض أي أشكال من العمل العسكري، فضلاً عن الدفع في اتجاه فتح حوار مباشر بين الدول المعنية في هذه الأزمة، وهو ما عبَّر عنه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، صراحةً خلال مؤتمرٍ صحفي عقده في أعقاب منتدى «بريكس» في الصين، والذي شدَّد فيه على أن «كوريا الديمقراطية ستأكل العشب، إلا أنها لن تتخلى عن برنامجها النووي ما لم تشعر بنفسها آمنةً»، في إشارة إلى خيبة وفشل خيار العقوبات الاقتصادية في ردع الكوريين، كما جرى سابقاً مع نظرائهم الإيرانيين وغير ذلك من دول العالم التي تخوض بهذا الشكل أو ذاك مواجهة مع الهيمنة الأمريكية العالمية.

يلتزم الثنائي الروسي الصيني بالحد من انتشار الأسلحة النووية عالمياً لكنه ليس مضطراً في سبيل تحقيق هذا الهدف لأن يفرض كوابح مجانية على تطور الدول خارج فلك الهيمنة الأمريكية

تدفع خارطة الطريق التي تقترحها روسيا والصين المسألة الكورية عملياً إلى الحل الذي سيكون مستنداً على نحوٍ موضوعي إلى التجربة الإيرانية والاتفاق النووي الذي وضع حداً لتطوير القدرات العسكرية النووية الإيرانية «وكانت طهران تتكر – رسمياً على الأقل– أنها تضعه من بين أهدافها أصلاً» من جهة، ومن جهة أخرى فتح المسار الإيراني للاستفادة القصوى من الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبيَّن أن موازين القوى الدولية الجديدة باتت تسمح بكسر واقع التبادل اللامتكافئ بين المركز و«دول العالم الثالث» في موضوع الطاقة.

على هذه الأرضية، يمكن فهم ما أعلنه بوتين بأن روسيا لن تعترف بكوريا الديمقراطية دولةً نووية. حيث يلتزم الثنائي الروسي الصيني بالحد من انتشار الأسلحة النووية عالمياً، لكنه ليس مضطراً في سبيل تحقيق هذا الهدف لأن يفرض كوابح مجانية على تطور الدول خارج فلك الهيمنة الأمريكية. بالتالي، فإن موازين القوى الدولية تسمح اليوم للكوريين بالحفاظ على حقوقهم وعلى أمنهم وحرية خياراتهم الاستراتيجية في البقاء خارج المنظومة الأمريكية، ما يعني أن «طهران ثانية» تلوح في الأفق.

اليابان وكوريا الجنوبية

ما ينبغي فهمه في حالتي طوكيو وسيؤول هو أن تجربة بيونغ يانغ تشكِّل تهديداً جدياً لهما، حيث لا مكان في هذا التفصيل لحسابات النوايا الحسنة التي تحرص كوريا الديمقراطية على إعلانها بين الحين والآخر. وما يزيد من قلق هاتين الدولتين هو أن واشنطن – الراعية الدولية لهما حتى الأمس القريب– ورغم أنها تبدي تصعيداً ملحوظاً اتجاه بيونغ يانغ، فإنها عاجزة على نحوٍ أكثر وضوحاً عن الحفاظ على أمنِ هاتين الدولتين من ارتدادات تصعيد محتمل. ففي أكثر الحسابات الأمريكية «حربجيةً» لا مكان اليوم للحديث عن حرب تتحملها الولايات المتحدة منفردةً، إنما يسودُ منطق توريط الحلفاء التقليديين، مستثمرةً في حالات الهلع الناتجة عن تنامي نفوذ خصومها في العالم.

من هذا المنطلق، تبدو منطقية اليوم التحليلات القائلة بأن عدداً من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في آسيا بات قاب قوسين أو أدنى من القيام بعملية انعطاف على صعيد الخيارات الاستراتيجية، خلافاً للتوقعات بأن التصعيد الجاري في شرق آسيا من شأنه أن يشد عصب أولئك الحلفاء ويرص صفوفهم إلى جانب الصف الأمريكي. وهنا، تبدو اليابان أكثر وضوحاً في تقاربها الجديد مع موسكو وبكين، حتى وإن كان هذا التقارب متواضعاً إلى الآن.

موسكو تودع التكنولوجيا العسكرية الأجنبية



دخل الجيش الروسي مرحلة الاعتماد الكلي على التكنولوجية الروسية المحلية، بعيداً عن الواردات الأجنبية من القطع العسكرية، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية الأحد الماضي أن القوات المسلحة الروسية تخلصت تماماً من الاعتماد على الواردات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

■ مالك موصللي

جاء هذا الإعلان على لسان رئيس الإدارة العامة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لوزارة الدفاع الروسية، ماكسيم بيتس، في ختام «طاولة مستديرة» مكرسة لاستخدام التكنولوجيا السحابية لأغراض وزارة الدفاع، انعقدت الأحد الماضي في إطار منتدى «الجيش2017» العسكري الدولي بضواحي موسكو.

وذكر بيتس أن القطاع الصناعي في روسيا أحرز تقدماً كبيراً في مجال تطوير تكنولوجيات المعلومات الحديثة، خلال السنوات العشر الماضية، وقال: «يمكننا القول بكل تأكيد اليوم إن القوات المسلحة الروسية تمكنت من إنهاء اعتمادها على الواردات في المجال المذكور، فمنتدى الجيش- 2017 أثبت هذه الحقيقة». وأشار إلى أن أكثر من 1200 شركة ومؤسسة تشارك في أعمال المنتدى هذا العام، وتعرض نحو 18500 ابتكار وتكنولوجيا في مجالي الأمن والدفاع.

تم اختيار البديل الاصطناعي للدم البشري «PAM-3» كأفضل الاختراعات خلال المنتدى

تنظيم الاتصالات السرية

كانت وزارة الدفاع الروسية ذكرت أن العسكريين الروس قاموا باختبار أسلوب جديد في تنظيم الاتصالات السرية أثناء مجريات العملية العسكرية في سورية. وقال الفريق خليل أرسلانوف، مدير إدارة الإشارة في القوات المسلحة الروسية، في مداخلة أثناء «طاولة مستديرة» مكرسة لنقاش خبرة استخدام القوات في سورية: «لقد اختبرنا ونفذنا خلال العملية العسكرية في سورية أسلوباً جديداً خاصاً بتنظيم الاتصالات السرية باستخدام شبكات اتصالات تابعة لبلدان أجنبية». وأوضح الجنرال الروسي أن القيادة الروسية في سورية أجرت مكالمات هاتفية مع «التحالف الدولي»، وأن العسكريين الروس تمكنوا من إجراء اتصالات مع أفراد عائلاتهم، وذلك كله بتقنيات تضمن سلامة هذه الاتصالات وعدم وجود طرف ثالث فيها.

وأضاف أرسلانوف: إن الأعمال القتالية في سورية أدت إلى تدمير شبكات الاتصالات هناك، ما أسفر عن استحالة استخدامها تماماً. وأكد الجنرال الروسي أن الخبراء العسكريين الروس نظموا شبكة اتصالات عبر الأقمار الصناعية في الأراضي السورية، مشيراً إلى ازدياد عدد مثل هذه المحطات هناك 3 أضعاف، وزيادة قدرات أجهزة إعادة الإرسال، وتوسيع مساحة التغطية.

«الدم الجاف»

تم اختيار البديل الاصطناعي للدم البشري «PAM-3»، كأفضل الاختراعات خلال المنتدى العسكري التقني الدولي «الجيش-2017».

ويقول مصممو «الدم الجاف» إنه اجتاز بنجاح المقارنات مع الدم البشري كافةً وأثبتت الاختبارات أن مادة البولي هيموغلوبين تتمتع بالقدرة على نقل الأوكسجين، ويمكن أن تكون بمثابة بديل كامل لخلايا الدم الحمراء التي يتم الحصول عليها عادة من دم المتبرعين ويمكن تقديمه إلى المحتاجين للدم بغض النظر عن فئة الدم عامل البندر أو الريسوس «Rhesus Factor»، وعن المعايير الأخرى.

وخلال استخدام هذا النوع من الدم، ستنعدم مخاطر الإصابة بالإيدز وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق الدم البشري. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تخزين «الدم الجاف» في ظل الظروف العادية لفترة طويلة، ويمكن استخدامه مع مختلف المذيبات المعروفة.

«الليدير الواعدة»

أقرت وزارة الدفاع الروسية تصميم مدمرة «ليدر» النووية من مشروع 23560 والتي من شأنها ضمان التفوق الروسي في المحيط العالمي. وقالت وكالة «نوفوستي» إن نائب رئيس شركة السفن الموحدة الروسية، إيغور بونوماريوف، كان قد أعلن في منتدى «الجيش-2017» عن إقرار المشروع التصميمي لمدمرة ليدير «الزعيم» الروسية الواعدة، إلا أنه لم يذكر آنذاك نوع المحرك الذي سينصب فيها، مؤكداً إن «وزارة الدفاع قررت بشكل نهائي تزويد المدمرة بمحرك نووي».

وصممت المدمرة في مكتب التصاميم الشمالي الروسي. ويقضي المشروع بأن تبلغ إزاحة المدمرة 17,5 ألف طن، طولها 200 متر، عرضها 20 متراً، سرعتها 30 عقدة بحرية. وبوسعها البقاء في البحر لمدة 90 يوماً، وستزود المدمرة بـ60 صاروخاً مجنحاً مضاداً للسفن، و128 صاروخاً مضاداً للجو، و16 صاروخاً موجهاً مضاداً للغواصات.

الصورة عالمياً



• وصف سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، تفتيش السلطات الأمريكية للمنشآت الدبلوماسية الروسية، بأنه «بلطجة دولة» وتطاول غير مسبوق على أسس القانون الدولي.



• قالت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل: إن على الدول الأوروبية بذل قصارى جهودها لتطبيع الحوار مع روسيا في المجال الأمني. وعبرت عن ثقتها بأن «بنية الأمن في أوروبا غير ممكنة دون التعاون مع روسيا».



• دعا الرئيس الصيني، شي جين بينغ، دول «بريكس» للعمل بشكل فعال لدخول «العصر الذهبي» الثاني للتعاون، فـ«لديها مهام كبرى لتنجزها وهي نمو اقتصاداتها وتعزيز التعاون فيما بينها».



• أظهر استطلاع للرأي العام نشرت نتائجه الاثنين الماضي، أن شعبية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس حكومته إدوار فيليب تراجعت في نهاية آب للشهر الثاني على التوالي.



• أعلن الجيش الأمريكي الأسبوع الماضي عن سقوط عدد من الجرحى في تفجير وقع خارج نقطة التفتيش الأساسية واستهدف مدخل قاعدة «باغرام» العسكرية الجوية الأمريكية في أفغانستان.



• أجرى رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد تعديلاً وزارياً واسعاً شمل 13 وزارة و7 كتاب دولة في تركيبة حكومته، بعد أن عرضه على رئيس البلاد الباجي قائد السبسي.

نعش «بريتون وودز»:



لماذا عالمنا هو كرة نارية ضخمة من الأعمال العدائية والصراعات والتهديدات بالعقوبات الاقتصادية، وأجندات الكذب والتلاعب بالعقول والخوف والقتل والدمار الجماعي؟ قُتل ما بين 12 إلى 15 مليون شخص منذ 9/11 أيلول 2001، لمَ حدث هذا؟ وقد تمّت إثارة كلّ تلك الأشياء على يد بلد واحد، لتنفذه هي وأتباعها في حلف الناتو وشرق المتوسط. إنّ القتلة المرتزقون مثل «داعش»، هم فقط إحدى صنائع هذه الدولة المارقة المسماة بالولايات المتحدة الأمريكية.

■ بيتر كونيغ
تعريب وإعداد: عروة درويش

هل حقّاً يتم ذلك كلّه باستخدام تريليونات الدولارات من دافعي الضرائب؟ على الأرجح باستخدام تمويل القطاع الخاص: تخلق وول ستريت الأموال السهلة، الأموال الهرمية، بالاعتماد على الربا والدَّين، الدَّين الذي نهب وأخضع به المواطنين العاديين. لكن لم يتمّ تسديد الدين الحكومي أبداً، فبحسب ردّ آلان غرينسبان «رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي بين 1987 إلى 2006» على صحفي غاضب يسأله: «متى ستدفع الولايات المتحدة ديونها الضخمة؟» بالإجابة: «لن تفعل على الإطلاق. سنقوم بطباعة المزيد وحسب». إذاً، هل هذه أموال دافعي الضرائب حقاً؟ هل يمكن لأموال الضرائب دفع تكلفة تريليونات وتريليونات الدولارات التي يتم إنفاقها على الصراعات والحروب والأعمال العدائية التي لا تنتهي حول العالم؟ ليس هذا حقيقياً.

حرية الانعتاق من العوز

لماذا إذاً نعيش «بشكل طوعي» و«بكامل علمنا» ضمن اقتصاد الاحتيال والجشع هذا؟ هل العيش وفقاً لخدعة الوهم هي من يبقي الرأسمالية الفائقة حيّة؟ ألا يقودنا هذا إلى جشع أكبر، وثمّ إلى الفاشيّة المدمرة لنا جميعاً؟ ربّما يكون هذا الدمار عبر أسلحة تشبه انفجاراتها الفطر.

لماذا «نعبد» الحرب، إذا كان 99,99% من شعوب هذا العالم يريدون السلام؟ ولماذا نتسامح مع هذه الفظائع التي تفرضها دولة واحدة والتي تؤدي إلى تدمير بلدان وحضارات وتاريخ بأكمله؟ ما الذي وفرناه لمعيشة الأجيال القادمة؟ ما الذي لدينا أكثر من الشراهة والتراكم المجنون للسلع المادية والسلطة؟ أكثر من هيمنة قلّة على العالم؟ لماذا نتسامح مع اللاإنسانية التي يبديها «حكامنا»؟

من المفهوم جيداً بأنّ مثل هؤلاء القادة وصلوا إلى مناصبهم ليس عن طريق الانتخابات، بل عن طريق الاحتيال. لماذا لا نطردهم؟ لماذا ننحني وكأننا لا نزال نؤمن بأكذوبة «الديمقراطية»؟ إنّنا نعلم في بواطن عقولنا بأنّ حكوماتنا خدعتنا وخانتنا، ليس مرّة ولا مرتين، بل على الدوام.

ومن أجل تصويب الكلمات، فعندما أتحدث بصيغة «نحن»، فأنا أشملنا نحن الذين نعيش في الغرب.

يجب علينا أن نخرج من هذا الواقع الذي نعيش فيه أعظم كذبة في الوجود. يجب أن نعترف بأنّ الخطوة الأولى تكمن في الاعتراف بوجوب استعادتنا لحريتنا. الحرية التي نريدها، هي التي تحررنا من العوز والتي تحرر عقولنا لتسمح لنا أن نحب جميع مواطني العالم. إنّها حرية اعتناق السلام.

نمط اقتصادي جديد

ينتظرنا نموذج اقتصادي جديد، تقدّمه الصين وروسيا: إنّه اقتصاد السلام. إنّه اقتصاد يدعمه العمل والبناء والأبحاث والتعليم والثقافة والذهب. ليس اقتصاداً أفقياً، بل اقتصاداً قائماً على الحقوق المتساوية والمنافع المتساوية لجميع المشاركين، اقتصاداً غير قائم على الحرب، وهو ما يناقض تماماً الاقتصاد الغربي المدمّر الذي يعتمد على الربا. من هو الذي لا يمكن لمثل هذا النموذج الاقتصادي السلمي أن يجذبه؟

إنّ طريق الحرير الجديد – مبادرة «حزام واحد» التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ– والتي كانت تعرف فيما سبق باسم «حزام الطريق الواحد»، هو برنامج للتنمية الاقتصادية يمتدّ عبر القارة بأكملها في أوراسيا وشمال أفريقيا، من فلاديفوستوك إلى لشبونة، ومن شنغهاي إلى هامبورغ. الأقاليم جميعها مدعوة للانضمام إلى ما قد يصبح أكبر وأكثر مبادرات الاقتصاد اتساعاً في التاريخ. إنّه مسعى يوازي مليارات الدولارات، ويمكن أن يمتد بشكل حرفي لقرون، ويخلق البنية التحتية والعمل والتجارة والدخل والتقنيات الجديدة والتعليم... إلخ للكثير من المناطق التي لا تزال محرومة من الرفاه الإنساني إلى حدٍّ كبير.

ويشمل «الطريق» تطوير الطرق البريّة من وسط الصين إلى آسيا الوسطى وإيران وسورية وتركيا واليونان وأوروبا الشرقية، أي: بناء الموانئ والبنى التحتية الساحلية من جنوب شرق آسيا إلى شرق أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. في الواقع، لقد انطلقت المبادرة منذ 2013 عبر الرئيس تشي وهي قيد التنفيذ بالفعل. يُذكر بأنّ تحديث الصين لميناء بيرايوس اليوناني، وهو الأكبر في المتوسط، جزء من البرنامج. وهذا يبقي بروكسل متوترة. فصخرة الفساد والوحل تخشى بأن تفقد السيطرة على اليونان، أحد أعضاء الناتو. تؤكد الدبلوماسية اليونانية «الولاء»، ومع ذلك، وبفضل الضغط اليوناني في ظل الظروف الجديدة، فقد تمّ إيقاف الإدانة والعقوبات بسبب «حقوق الإنسان» الموجهة ضد الصين، والتي عملت واشنطن على استخدامها للضغط على الصين وكوريا الديمقراطية،

ينتظرنا نموذج اقتصادي جديد تقدِّمه الصين وروسيا: إنّه اقتصاد السلام... اقتصاد يدعمه العمل والبناء والأبحاث والتعليم والثقافة والذهب... ليس اقتصاداً أفقياً بل اقتصاد قائم على الحقوق المتساوية

لنخرجهم من حياتنا

لنكن واضحين: لا أحد يرغب في الموت، لا القتلة في البنتاغون أو في وكالة المخابرات المركزية أو في وكالة الأمن القومي أو في مكتب التحقيقات الفدرالي، ولا مرتكبو المجازر في المجمع الصناعي العسكري، ولا القتلة الماليون في البنك الاحتياطي الفدرالي وفي وول ستريت، ولا مرتزقة دعاية «الأخبار الكاذبة» في الإعلام السائد. لكنّهم جميعاً في النهاية سيواجهون ما اقترفت أيديهم وسيغرقون في مستنقعاتهم، أو لنقل في مجاريهم الخانقة.

لكن حتّى يدفعوا ثمن ما اقترفت أيديهم، فإنّ علينا أن نخرجهم من حياتنا ونعزلهم عن رفاهنا الإنساني بحيث نتخلص من الجشعين بيننا. يجب أن نهمشهم، ولكن كيف لنا ذلك؟

على الغرب أن يتجه شرقاً..!



وذلك بعد تدخل اليونان نيابة عن الصين. يا له من انتصار لبلد صغير مداسٌ بالأقدام مالياً ومهان بشكل مقصود اقتصادياً من قبل ألمانيا والترويكا الشائنة. لا يظهر هذا الأمر تحايل الغرب وحسب، بل خوفه من الشرق. فبروكسل وواشنطن يعلمان جيداً أين يقع مستقبل العالم.

يحمل إنعاش طريق الحرير القديم بتكنولوجيا القرن الحادي والعشرين، كما تسميه الصين، معه أيضاً تمويلاً لتعزيز الاحتياجات الأساسية، مثل: التخطيط المديني، وإمدادات المياه والصرف الصحي، وإنتاج الأغذية وتوزيعها. وسيتمّ تطبيق الوقائع القديمة لمزايا الإنتاج المقارن في سوق مفتوحة يساوي بين الجميع، والذي بدأ بالفعل في إطار «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي – EAEU» الذي وقّع عليه الرئيسان بوتين وشي في أيّار 2015، وسرعان ما توسع غرباً.

جاهزون لبدايةٍ جديدة

يُشار أحياناً إلى البرنامج على أنّه «خطّة مارشال» الشرقية. لكن ينبغي بدلاً من ذلك أن يسمّى بخطة شي. الخطّة مزوّدة بالأدوات المالية المناسبة، وأهمها «بنك آسيا والمحيط الهادئ للبنية التحتية والاستثمار – AIIB» في بكين. تهدف خطة شي للتنمية الاقتصادية ورفاه الشعوب، في حين تمّ تصميم «خطّة مارشال» لخداع واستغلال واسترقاق أوروبا بمؤسسات «بريتون وودز» التابعة لها، وقد نجحت في ذلك.

«AIIB» هو مصرف إنمائي متعدد الأطراف. وقعت 57 دولة في حزيران 2015 على اتفاقية البنك التي دخلت حيز التنفيذ في 25 كانون الأول 2015. بدأ البنك عملياته في 16 كانون الثاني 2016. ارتفع عدد أعضائه في 31 آذار 2017 إلى 70 عضواً، وهنالكَ متقدمون على لائحة الانتظار. لدى البنك رأسمال مصرّح به يعادل 100 مليار دولار أمريكي، ويعادل 18،4 مليار دولار أمريكي مدفوعة بحلول 31 آذار 2017.

ومن بين أعضاء البنك العديد من الدول الغربية من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والعديد من البلدان «الاسكندنافية القديمة» وأستراليا وغيرها. وقد قرروا الانضمام في كل الأحوال، على الرغم من اعتراض واشنطن. إنّهم يدركون بأنّ المستقبل في آسيا، في الشرق، والكثير منها يمثله هذا العمل الواعد: طريق الحرير الجديد. بعد أن عاشوا في وهم وخداع الاقتصاد النقدي الذي يديره القطاع الخاص لأكثر من 200 سنة مضت، فإنّ حتّى أعتى حلفاء وأذلاء واشنطن أصبحوا حذرين وجاهزين لبداية جديدة.

نعش «بريتون وودز»

سيشكّل البنك منافساً شديداً لمؤسسات «بريتون وودز»: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. خاصّة وأنّ «AIIB» سيقوم بعملياته بشكل عادل: فليس هنالك تكيّف هيكلي خانق من أجل خصخصة القطاعات الاجتماعية والموارد الطبيعية، ومن أجل إغراق الدول النامية في بؤس وقهر برامج التقشف التي لا تنتهي. إنّ سجلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تسبيب البؤس والمشقّة لا حصر لها. تنتظر معظم البلدان النامية التي لا تثق في ممارسات تلك المؤسسات بأن تصبح عضواً في «AIIB» من أجل الضلوع بتطوير اقتصادي يعود بالنفع بشكل حقيقي على شعوبها.

لقد وصف مساعد وزير الدفاع الأسبق، تشارلز فريمان، مشروع «الطريق الواحد» بأنّه:

يحمل إنعاش طريق الحرير القديم بتكنولوجيا القرن الحادي والعشرين كما تسميه الصين معه أيضاً تمويلاً لتعزيز الاحتياجات الأساسية

«ربّما هو الجهد الهندسي التحويلي الأكبر في تاريخ البشرية. ستصبح الصين مركز الثقل الاقتصادي العالمي كما أصبحت أكبر اقتصاد نام في العالم. لا يتضمن برنامج «الحزامَ والطريق» أيّ مكون عسكري، لكنّ لديه القدرة الواضحة على تغيير الجغرافية السياسية في العالم، تماماً كما الاقتصاد فيه». حتّى صحيفة «نيويورك تايمز» أشادت به: «المبادرة... تلوح في الأفق مع قليل من السوابق لها في التاريخ، وتعد بإنفاق أكثر من تريليون دولار في البنية التحتية وتمتدّ لأكثر من 60 بلداً. يهدف السيد شي إلى استخدام ثروة الصين ومعرفتها الصناعية في خلق نمط جديد من العولمة التي تستغني عن قواعد هيمنة المؤسسات الغربية الطاعنة في السن. الهدف هو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وجذب البلدان والشركات بشكل أكثر إحكاماً إلى فضاء الصين. يستحيل على أيّ زعيم أجنبي أو مسؤول تنفيذي في شركة متعددة الجنسيات أو مصرفي دولي أن يتجاهل دفع الصين لإعادة تشكيل التجارة العالمية. إنّ النفوذ الأمريكي في المنطقة في تراجع».

NDB على جدول الأعمال

اجتمع أعضاء مجموعة «بريكس»: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا في أوائل أيلول الجاري في مدينة شيامن الساحلية في مقاطعة فوجيان الصينية «لتعميق شراكة بريكس وفتح الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً».

ومن بين البنود الرئيسة التي أدرجت في جدول أعمالها هو «بنك التنمية الجديد – NDB» في بريكس، و«ترتيب الاحتياطي الممكن – CRA». وسيكون المقر الرئيس لبنك بريكس في شنغهاي، وسيعمل بالتوازي مع «AIIB» من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والنمو ورفاه الإنسان.

وتمّ التوقيع على معاهدة «بنك التنمية الجديد» في تموز 2015، برأسمال مشترك قدره 50 مليار دولار أمريكي، منها 10 مليارات دولار أمريكي مدفوع و40 مليار دولار أمريكي تحت الطلب. ويعنى بنك بريكس، على غرار ما هو عليه الأمر في «AIIB»، بتمويل تطوير البنية التحتية والطاقة في المقام الأول. من جديد، التمويل من أجل اقتصاد السلام.

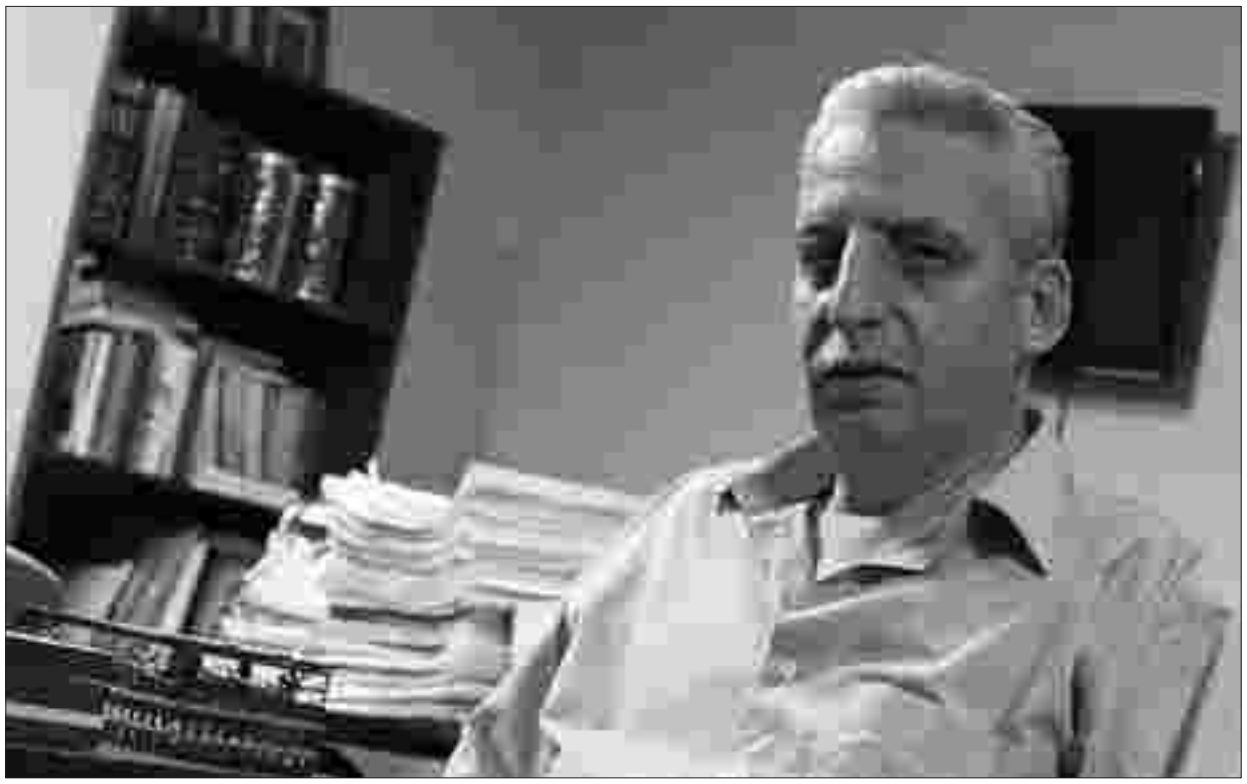
قطار السلام الآتي من الشرق

ستشكّل مبادرات التمويل الجديدة تحدياً خطراً لمؤامرات النقد الغربية، وشوكة في عين حملة واشنطن لإدامة هيمنة الدولار. وعلى الرغم من أنّ رأس المال الأساسي لمصرفي «AIIB» و«NDB» لا يزالان محسوبين بالدولار الأمريكي، فمن المرجح أن يغيّر في المستقبل القريب إلى نمط «سلّة العملات»، أي: على غرار حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، ولكن دون وجود الدولار الأمريكي.

بوجود هذا المنظور المشرق لاقتصاد السلام الآتي من الشرق، من هو ذا الذي يريد أن يستمرّ بالالتزام بالنظام النقدي الغربي، الذي لم يكن قائماً يوماً على الإنتاج الاقتصادي، بل الذي استخدم للتلاعب بالاقتصادات العالمية على حساب الشعوب العاملة ولمصلحة منشئي النظام والمالكين: روتشيلد وروكفلر ومورغان وغولدمان ... وغيرهم.

عرفات: رصدنا محاولات للهروب من 2254

أجرت فضائية «الميادين»، الأربعاء 2017/9/6، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، القيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، للوقوف عند الرسالة المفتوحة التي كتبها رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د.قدري جميل.



■ قاسيون

● لماذا هذه الرسالة اليوم؟

في الحقيقة، وضّحت الرسالة أسباب ظهورها في مقدمتها، بأن هنالك عوامل وعناصر جديدة تظهر، وطروحات جديدة تظهر، سواء دولية أو إقليمية أو في صفوف المعارضة. عملياً، فإن الأطراف التي تتعلق بالمعارضة تتحدث عن «أهداف الثورة والمحافظة عليها»، ما يعني محاولة التملص من القرار 2254 تحت هذه الحجة.

هنالك تصريح من السيد دي ميستورا يتحدث عن «إعطاء السنة صلاحيات أكثر عدداً» وأشياء من هذا قبيل، ما يوحي أن هنالك محاولات لمعالجة بعض جوانب الأزمة السورية أو حلها استناداً لقضايا قومية ودينية وطائفية وإلخ...

لدينا خشية من إمكانية بعض المحاولات للهروب من 2254 باتجاهات متعددة. لذلك، ظهرت هذه الرسالة، أولاً: لضرورة التركيز على 2254 من أجل حل الأزمة السورية. ثانياً: فيما يتعلق بموضوع تشكيل الوفد الواحد، هنالك أيضاً – تحت اسم المحافظة على أهداف الثورة، تجري محاولة التنصل مما ورد في القرار 2254 حول تشكيل وفد المعارضة الواحد الذي سيفاوض وفد النظام من أجل تطبيق قرار 2254– محاولات للتنصل من هذا القرار ومن روحه ومنطوقه.

القرار يتحدث عن منصات ثلاث تجتمع وتقوم بتشكيل وفد المعارضة، وتضع رؤية تفاوضية وتتفاوض مع وفد النظام من أجل تنفيذ القرار 2254، هنالك محاولات للفرار من هذا البند والحديث عن تطوير «الهيئة العليا للمفاوضات» عبر تطعيمها بشخصيات ما، دون إشارة إلى الأطراف الموجودة في 2254، وأقصد منصة القاهرة ومنصة موسكو هذا من الناحية، ومن الناحية الأخرى، فإن الطرح العام يتحدث عن إبقاء سيطرة طرف من الأطراف، وهذا الطرف تحديداً هو الطرف المتشدد الذي يسعى عملياً لإفشال المفاوضات. كل ذلك استدعى توجيه هذه الرسالة.

● ولماذا منصة موسكو وضعت على عاتقها توجيه مثل هذه الرسالة، وهل تنتظر بطبيعة الحال رداً لتحديد موقف؟

أولاً: هنالك مسألة وردت في الرسالة تتحدث عما يجري في آستانا، وما يجري من إنجازات في مناطق خفض التوتر، وأيضاً تطورات سياسية، سواء على الأرض السورية، أو في الإطار الإقليمي والإطار الدولي، كل هذه العناصر تدفع الأمور باتجاه حل الأزمة السورية، وباتجاه توفير الظروف المناسبة لحل الأزمة السورية. وفي المقابل، هنالك طروحات وعمل يبذل من أجل إعاقة هذه العملية. وإذا نجح هذا العمل، فيمكن أن يؤدي بالإنجازات التي حدثت على الأرض، ونقصد فيها مناطق تخفيض التصعيد والأشياء الأخرى التي تتعلق بهزيمة داعش وتراجعه وتراجع قوى الإرهاب. فإذا لم تترافق هذه الإنجازات مع إنجاز سياسي يمكن أن تتحول هذه العناصر إلى عناصر سلبية، ونقصد عملياً نمو بعض عناصر التقسيم في هذه المناطق. لذلك، يجب أن تكون العملية متكاملة، والآن الوقت السوري من دم كما يقال. وبالتالي، لا يجوز التأخير والتسويف، وإذا نظرنا إلى الأطراف المتعددة التي لها علاقة بالأزمة السورية، وخاصة بما يتعلق بالطرف الذي يسمى الهيئة العليا للمفاوضات، والمتشددين منه خصوصاً، فهو يتحدث عن التسويف و«الحفاظ على إنجازات الثورة، والحفاظ على أهداف الثورة، واستمرار الثورة... إلخ» مع أن هذه السياسات وهذه الطروحات على الأرض تبين أنها غير ممكنة بعد سبع سنوات من القتال. يجب أن تتوصل جميع الأطراف إلى قناعة بأنّه لا بد من التوجه إلى حل سياسي، وتطبيق القرار 2254، والتخلي عن جملة الأوهام والبرامج التي كانت مرفوعة سابقاً.

يجب أن تتوصل جميع الأطراف إلى قناعة بأنّه لا بد من التوجه إلى حل سياسي وتطبيق القرار 2254 والتخلي عن جملة الأوهام والبرامج التي كانت مرفوعة سابقاً

2254 و242 والعدوان «الإسرائيلي» الأخير!

رغم انطلاق الثورة الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي، كامتداد لنضال الشعب الفلسطيني منذ وعد بلفور، واستمرار هذه الثورة بشكل أو بآخر حتى الآن، إلا أن الكيان الصهيوني عاش منذ الستينات فترة ذهبية انتهت منذ سنوات قليلة فحسب!



■ مهند دليقان

ذلك أنّ مجمل الفترة المذكورة، تلخصت على المستوى الدولي بميل ميزان القوى الدولي لصالح المعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتراجع الاتحاد السوفيتي الذي بدأ في الستينات، ولم يكن ملحوظاً في حينه، بات مفهوماً أواسط الثمانينيات، وواقعاً أوائل التسعينات مع الانهيار وما تلا ذلك من أحادية قطبية أمريكية.

في تلك الفترة، كان أقصى ما تحقق على المستوى الدولي بما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالاحتلال الصهيوني لفلسطين ولأجزاء من سورية ومصر ولبنان هو استصدار القرارات 242 و338 و425؛ وهذه قرارات بقيت معلقة دون تنفيذ، اللهم إلا 425 الذي تم تطبيقه جزئياً بفعل المقاومين في لبنان بمختلف ألوانهم، وليس بضغط فاعل من الجماعة الدولية.

منذ الفيتو الروسي الصيني الأول، بدأت مرحلة تاريخية جديدة عنوانها التراجع الأمريكي المستمر والمتسارع، وشعارها الأهم والأبرز بات تطبيق القرار 2254 المتعلق بحل الأزمة السورية، بما يسمح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه.

إنّ الوصول إلى تطبيق هذا القرار يعني أن جملة القرارات المعلقة ستوضع موضع التنفيذ مباشرة بعده، وعلى رأسها 242... وهذا بالضبط ما يثير الرعب الصهيوني. بكلام آخر، فإنّ الكيان باعتدائه الأخير، إذ عبر عن فزعه من اقتراب الحل السياسي، فذلك لأن حلاً سياسياً في سورية يعني مسألتين أساسيتين:

– إنهاء الحرب واستقرار سورية يعني: عودتها لموقعها ودورها الوظيفي التاريخي في مواجهة الكيان الصهيوني، ولكن ضمن موازين قوى مختلفة كلياً تسمح بتقدم كاسر لكل معادلات الصراع السابقة.

– إنهاء الحرب عبر تطبيق القرار 2254: يعني: الانتقال بعد ذلك، وربما خلاله، لتطبيق القرار 242 وطرد المحتل الصهيوني من الجولان السوري المحتل.

ولذلك فإنّ الكيان الصهيوني أراد باعتدائه أنا يبعث برسالتين أساسيتين:

– الأولى هي لداعش والنصرة وما شاكلها، أن نحن معكم كما كنا دائماً ولا تهنوا ولا تراجعوا...

– الثانية لن نسمح للمجموعة الدولية أن تحيدنا وتستخف بنا، ولن نقبل بالتنكيل الروسي بإسرائيل الذي ظهر في اتفاق الجنوب وفي منع الطيران الإسرائيلي من التحليق فوق سورية «ما اضطرهم لتنفيذ عدوانهم من الأجواء اللبنانية»، وظهر في لقاءات نتنياهو ببوتين وفقاً للمصادر الإسرائيلية قبل غيرها.

وفي المناسبة، فقد عبر عاموس يدلين الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الصهيوني «آمان» عن هذه الأخيرة صراحة بقوله: «إسرائيل تنوي فرض خطوطها الحمراء رغم تجاهل القوى الكبرى لتلك الخطوط».

لينين يغرد على تويتر

ماذا لو كان تويتر موجوداً قبل 100 عام ولعب دوراً في نشر أخبار روسيا الثورية؟ من هذا التساؤل انطلقت قناة روسيا اليوم الإنكليزية لإنتاج مواد إعلامية تساعد على إعطاء فرصة للناس كي يعيشوا مناخ عام 1917، وأسست صفحة رئيسة لثورة أكتوبر، وصفحات فرعية لشخصيات من ذلك الزمن مثل: لينين وستالين وتروتسكي والقيصر الروسي، إضافة إلى صفحات أناس عاديين عمال وطلاب وجنود، اعتماداً على رسائلهم ومذكراتهم.



■ آلان داود

أشارت «RT» إلى أن هذا المشروع هو أكبر مشروع إعادة بناء للتاريخ، الذي حاولوا أن ينفذوه في تويتر. في الوقت الحقيقي، تنشر عشرات الحسابات رسائلها يوماً بعد يوم، كما لو أن الأحداث تطورت قبل 100 سنة، كما لو أن تويتر كان موجوداً في ثورة 1917.

حملت إحدى الصفحات الفرعية اسم «سفارة المملكة المتحدة في الإمبراطورية الروسية» وكانت تنشر مواقف السفارة ووثائقها المتعلقة بثورة أكتوبر، والحصار المفروض على روسيا في ذلك الوقت، فاحتجت وزارة الخارجية البريطانية على ذلك، وطلبت من إدارة موقع «تويتر» إغلاق هذه الصفحة.

حظرت إدارة موقع «تويتر» حساباً لقناة «RT» الإنكليزية كان مكرساً لمئوية ثورة أكتوبر 1917، وقررت إدارة الموقع حظر الحساب مؤقتاً بطلب من وزارة الخارجية البريطانية.

وكانت إدارة قناة روسيا قد أبلغت السفارة البريطانية في روسيا عن نيتها استخدام اسمها، ولكن السفارة البريطانية لم ترد على ذلك، فانطلق المشروع بعد أشهر في شباط 2017 وبلغ عدد متابعيه أكثر من 100 ألف شخص، كما بلغ عدد مستخدمي الهاشتاغ الذي أطلقته 120 ألف شخص بينهم شخصيات رسمية في البلدان الغربية، وصحف ووسائل إعلام كبرى.

علقت رئيسة تحرير شبكة «RT» ووكالة «Sputnik» مارغريتا سيمونيان على القرار عبر تغريدة على صفحتها على التويتر قائلة: أين اختفت الفكاهة البريطانية المفضلة لدي؟ واعتبرت قناة روسيا اليوم أن هذا التصرف لتقويض المشروع «وراء الأبواب المغلقة» اتخذ من قبل وزارة الخارجية البريطانية دون أي اتصال مع منشئيه.

كتب ويليام أسانج على صفحته: أرغمت الحكومة البريطانية «تويتر» على حظر حساب روسيا اليوم، الذي يتحدث عن أن السفارة البريطانية تحدثت في 1917 عن الثورة الروسية. يبدو أن بريطانيا تخاف من شبح ثورة أكتوبر حتى اليوم، وتخاف أن يعرف البريطانيون حقيقة مواقف سفارتها إبان أحداث 1917.

أخبار ثقافية



معرض الكتاب الدولي الـ 30 في موسكو

يقام في موسكو معرض الكتاب الدولي الـ 30 بين 6–10 أيلول بمشاركة 600 دار نشر من 40 بلداً، وقال رئيس قسم الصحافة والطباعة في هيئة الطباعة والصحافة الروسية، يوري بوليا، في مؤتمر صحفي عقد الأسبوع الماضي: إن أكثر من 700 فعالية ستقام على هامش المعرض، وسيتم إطلاع القراء على الجديد في عالم الكتب. ومن بين تلك الفعاليات مهرجان «الآداب القومية لشعوب العالم». وتقام على هامش المعرض أيضاً فعالية «منتدى الثقافات السلافية»، التي تجمع بين 10 بلدان مشاركة في المعرض و3 بلدان مراقبة. كما سيبحث المنتدى مواضيع أساسية كالحياة الأدبية وبيئة الثقافة والتعاون والتواصل بين الشعوب.



سورية في معرض بكين الدولي للكتاب

شاركت دور نشر سورية عدة لأول مرة في معرض بكين الدولي للكتاب في الصين «23–27 آب»، المعرض الذي شاركت فيه 2500 دار نشر من 89 بلداً، وأكدت وسائل إعلام على توجه الثقافة في سورية باتجاه الشرق كبوابة للتبادل الحضاري، ولا سيما أن المعرض شاركت فيه الدول الواقعة على طريق الحرير التاريخي العالمي، حيث كانت سورية إحدى أهم محطاته. وكان هناك إقبال على شراء الكتب من قبل الطلاب الصينيين الذين يدرسون اللغة العربية، كما أكدت دور نشر سورية على توجيه الدعوة لدور النشر الصينية للمشاركة في معرض الكتاب الذي يقام في مكتبة الأسد العام القادم.

كانوا وكنا



كيف كانت أكشاك بيع الصحف في سورية قبل عقود؟ في الصورة معروضات كشك لبيع الصحف في مدينة دمشق منتصف الخمسينيات، تبدو في الصورة صحف عالمية منوعة، منها النسخ الفرنسية والإنكليزية لصحيفة أنباء موسكو السوفييتية، مجلات تحمل صور حمامة السلام لبيكاسو ولينين، والمطرقة والمنجل، ومجلة باللغة الأرمنية صورة غلافها عمال زراعيون شباب، إضافة إلى صحف ومجلات أخرى في منتصف فترة لعبت فيها الصحافة دوراً كبيراً في حياة سورية 1954 – 1959.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/09/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كيف تكتب النساء؟!!



في متاهات ما يسمى الأدب النسوي مساحات واسعة من المخاوف والمغامرات.

■ د. عروب المصري

ترزح قرابة أربعة آلاف عام أو أقل من ذلك، في ذاكرة النساء في تراكم لحالة القهر والضغط المستمر والمتفاوت في شدته، عبر عصور من الوضع الناجم عن المنطق الاقتصادي للإنتاج، غير القادر في الوقت ذاته على إفقاد العقل الباطن والذاكرة الجمعية ملامح تلك الأيام التي لم تكن فيها المرأة إلا كائناً متوازياً، لا يعتبر اختلافه نقيصة.

نكتب عن الحب

إن كانت أكثر مواضيع الأدب والفن تشويقاً وقرباً إلى قلب الإنسان هي الحب، وكل ما تتضمنه العلاقات العاطفية من تفاصيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع النمط الاقتصادي الذي يشمل المرأة كما يشمل الرجل في المكان والزمان، وكل العلاقات التي يفرزها ويحددها هذا النمط، والتغيرات الناجمة عن محاولات كسره؛ فإن الانعكاس المباشر لها يكون فيما يكتب عن المرأة، وفيما تكتبه المرأة مباشرة في تجسيد لعلاقات الحب وتأثرها بالوسط الاجتماعي الاقتصادي المحيط بها في مختلف الأزمان.

رفض المنظومة الحالية

وتبقى ذكريات ما قبل القهر الاجتماعي والطبقي، الذي زامن الآلاف الأولى من الجنس البشري، موجودة في الذاكرة القديمة التي تندرج تحت مسميات متعددة كالذاكرة الجمعية واللاوعي والشعور جزءاً من أحد طرفي المنظومتين المتصارعتين، وتقف على الضفة الأخرى منظومة القيم التي تفرضها الطبقات السائدة والتي تمجد حتى اليوم تلك السيطرة الذكورية التي فرضتها المجتمعات الطبقية من خلال تقسيم العمل؛ ويظهر الصراع بين هاتين المنظومتين في الأدب، في خط بياني متعرج صاعد في محصلته العامة نحو رفض المنظومة الحالية، في بحث عن منظومة جديدة، تكون في بعدها العميق أقرب إلى المنظومة غير الطبقية وفي ظاهرها معبرة عن حصيلة تطور أصبح واقعاً ينبغي الارتقاء إلى مرحلة أكثر رقياً وتطوراً.

العبدات المزدوجات

حينما كتبت الأديبات في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فيما سمي لاحقاً بالأدب النسوي «وكأن للأدب جنساً» كان الصراع الداخلي لمن تكتب متجلياً في التعبير عن سقف طموحات تلك المرحلة «وخاصة أن من تكتبن كن غالباً بنات الطبقات الأرستقراطية المتهالكة والبورجوازية الصاعدة» المتمثلة في الحقوق الأساسية المتعلقة بالتعليم والعمل والتعبير عما يجول في الصدور؛ وبين الأحكام القاسية لمجتمعات لم تعتد على أن تتكلم تلك العبدات المزدوجات «عبوديتين– 2 في 1، لذلك سمح للعبدات الإفراديات بالتعبير، أي: لم يسمح للعاملات بذلك، بل وفي بعض الأحيان يكون ثلاثياً مع إضافة أنواع التمييز العرقي والديني وغيره».

من النادر أن تفلت إحداهن من هذا الإطار لتكتب عما يجول حقيقة في عقلها وقلبها من أمل حقيقي لتغيير واقعي دون إدانات مجتمعية وتقييم أدبي منحاز إلى المنظومات المعتمدة

نسويات

لكن الأدب المدوّن، استمر امتيازاً ذكورياً، ومع تطور نموذج جديد وقوة مثل لا يمكن إخفاؤها بالغربال، مع ظهور حياة جديدة للنساء في الدول الاشتراكية، لم يعد من الممكن إخفاء إمكانية وجود طريقة مختلفة للحياة، أمل أكبر في العودة إلى الطبيعة الإنسانية التي فرضتها التشكيلات الطبقية.

وظهرت مع تلك المرحلة في الغرب الحركات النسوية وداعياتها المتطرفات اللواتي وبتحريك متعمد من حارفي البوصلة الطبقة، وجهن سهامهن إلى «العدو» الرجل.

عصر الحريم

ظهر نمط مرافق من الأدب «الدعاري» الذي يعكس صورة المرأة المرتبطة بنمط الاستهلاك الغربي المناقض لنمط الدول الاشتراكية، معيداً إلى الأذهان مرحلة العبودية الأولى حيث بدأ بيع النساء، والأدب المنحرف في الاتجاهات كلها، المتوافق مع معايير جوائز الآداب العالمية، التي تشترط توفر مجموعة القيم التي تريد ترويجها، البعيدة عن آمال الإنسان الحقيقية في مجتمع خال من الاستغلال.

مع نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة، تمكن أدب الحنين إلى عصر الحريم من التسلل إلى الأدب العالمي في هيئة أدب صوفي «وهو أبعد ما يكون عن قيم الصوفية، لكنه قادر على تمثل الشكل» يحمل الكثير من الروحانيات التي تفتقدها المجتمعات الرأسمالية القاسية، محملاً بجرعة من الرومانسية البعيدة عن قسوة اليوم الخانقة، في نوع من الهروب من الواقع إلى الوراء ألف سنة خلت، والتسليم بالمقسوم الطبقي.

أسيرات أم مغيّرات

على اعتبار أن من تكتبن من النساء ما زلن أسيرات منظومة الإنتاج والنشر الحالية، والمنظمات الأخلاقية السائدة، فمن النادر أن تفلت إحداهن من هذا الإطار لتكتب عما يجول حقيقة في عقلها وقلبها من أمل حقيقي لتغيير واقعي، دون إدانات مجتمعية، وتقييم أدبي منحاز إلى المنظومات المعتمدة.

ويظهر يوماً بعد يوم نمط من الكاتبات اللواتي يدركن بشكل أعمق الأبعاد الحقيقية لما يسمى الأدب النسوي ودعاته ومحاربيه، ويكتبن عن الإنسان، ومستقبل الإنسانية القابل للتغيير في المستقبل المنظور، في ظل تغيرات باتت واضحة، يمكن أن يلعب البناء الفوقي فيها «بما فيه ما يكتبن» دوراً في تغيير البناء التحتي.

إنها دعوة مباشرة للمساهمة في الكتابة ممن وقع عليهن الظلم المضاعف، ومن يمكنهن أن يصنعن من هذا الطحين خبزاً يقدمنه للإنسانية.